الدولة .. الاقتصاد .. العمالة .. أثرها على التكامل الاقتصادي العربي

محمد عبد الرشيد على

ABSTRACT

The State, the Economy, the Labour Force and their Relationship to Arab Economic Integration

The Arab economy is still suffering a number of internal and external factors that delay its integration and growth. Most of the internal factors are related to the absence of development strategies oriented towards economic integration, the presence of backward social factors, the effect of the regional disputes, and the low level of Arab labour force relative to the recent development needs. Moreover, the tendency of the western developed countries to impede any Arab/Arab proximity and obstruct regional projects of strategic importance to these countries, should not also be ignored.

The paper aims at explaining the nature of the role played by each of the following: The state, the Arab economy and labour in relation to the fulfillment of the integration target.

Among other results the paper concludes that the internal factors, particularly the state, have the most influencial effect in the impediment of any agreement concerning Arab economic integration. The external factors and pressures on the existing Arab political systems have also a significant impact in this direction. .

* أستاذ الإدارة المساعد ، كلية الاقتصاد والإدارة ، جامعة عدن .

مقدمة :

مرت التنمية العربية بمراحل عدة ضمنها منعطفات حادة وساخنة ، واتصفت بتشتيت الأداء وبالتالى عدم الرضا عما تحقق من نتائج فى الواقع . وهذا نتاج لطبيعة الاختلالات الهيكلية فى بنية العملية الإدارية والاقتصادية للحركة التنموية ، وكذا اختلالات العملية الإنتاجية ، الناتجة عن عدم توحد الأهداف والسياسات الائتمانية العربية بل وتناقضاتها فى أغلب الأحايين على المستويين القطرى والكلى .

أى أن عجز الجهود التنموية العربية يعود بحسب تقديرات العديد من الباحثين والمختصين إلى تجزؤ الجهود قطريا من جهة ، وعدم وضوح أهداف التنمية وغياب استراتيجيتها بعيدة المدى من جهة ثانية ، إضافة إلى اختلال دور الدولة وضعف دور القوى الاقتصادية الأخرى وهامشيته .

كذلك فقد ارتبطت سياسات التكامل الاقتصادى العربية بجملة لا حصر لها من التعقيدات كان أبرزها هو النزعة القطرية المتأصلة لدى النخب الحاكمة ، وإحلالها محل النزعة التكاملية فى سياساتها وبرامجها ، وكذلك تنامى النزعة الأبوية لدى هذه النخب ، وأيضا تعطل مبدأ انتقال عوامل الإنتاج واقتصاد التنمية الإقليمية على بعض مشاركات الحكومات العربية ، مما حد من دور القطاع الخاص فى تحقيق التنمية المتكاملة أو التكاملية . وعلى الرغم من أن هناك تحسنا فى الأداء التكاملى العربى مقارنة بما كان عليه ، إلا أنه مازال دون مستوى الطموح فى حدوده الدنيا . مع أن متغيرات الحياة ومتطلباتها ستظل دافعا قويا نحو تحقيق التكامل الاقتصادى العربى على نحو واسع ، وفقا لمقتضيات المصالح المتكاملة والمترابطة للدول العربية .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى إظهار دور الدولة والنخب السياسية الحاكمة فى توفير المناخ الملائم للدفع بعملية التكامل الاقتصادى العربى وما أحيق بهذا الدور من ضعف مقارنة بالمهام الموكلة إليها . وكذلك إبراز الوضع الاقتصادى – الاجتماعى

العربى باعتباره واحداً من أبرز مجفرات تحقيق التكامل على قاعدة المصالح الموحدة للدول العربية أو المصالح القطرية على حد سواء . كما يبرز البحث تفصيلاً لعملية التكامل العربية وسبل تحسين وضعها .

فروض البحث :

١-وجود علاقة بين الدولة التنموية ، وتوجيهها لقوى التنمية الأخرى فى المجتمع .

٢-توفر الموارد البشرية لا يمثل سوى مقدمات رئيسية لخلق مشروع تكاملى نموذجى فى حالة اقتران ذلك بسياسات إدارية سليمة على المستويين القطرى والكلى .

٣-الدولة القطرية والنخب الحاكمة وإلى أى مدى شكلت معوقا لتحقيق التكامل الاقتصادى ، بل حتى التقارب العربى - خلال العقود الأربعة الماضية . وكيف يمكن تنشيط دور هذه النخب لخلق حركة تكامل اقتصادى متكافئة المصالح .

خطة البحث :

يشمل البحث جزئين أساسيين : الجزء الأول .. ويتضمن ما يتعلق بالدولة ، الاقتصاد ، والسكان والعمالة . باعتبارها ثلاثة مقومات رئيسية لإنجاز عملية التكامل الاقتصادى العربى ، أما الجزء الثانى .. فيشمل عرضا مفصلا لمسيرة التكامل وآفاقها ، كما يتضمن كلا الجزأين استخلاصا وآراء من شأنها المساعدة فى تعزيز الفكر التكاملى العربى على صعيد الواقع العملى .

(١) الدولة العربية ... ظروف نشأتها ودورها :

لقد كان للوضع الناتج عن عملية التحرر الوطنى بأهدافها أثر كبير على مجمل الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، التى أصابها التشتت والتشعب نتيجة تناقض المصالح الاجتماعية المحلية ، مما أدى إلى ظهور قوى تابعة وغير قادرة على صناعة الحلول الجذرية للمشكلات القائمة فى إطار سياسة وطنية واضحة على المستوى القطرى أو الكلى ، معتمدة على موقفها الوسطى

الذى يتيح للرأسمال الأجنبى إمكانية الإدارة والتحكم بالاقتصاد المحلى ، ضمن موقفها المتردد والتخوف من غضب الجماهير التى صارت ضحية انجذابها إلى عمليات إنتاجه تلك .

كما أن الصراع بين هذه القوى وقوى التجديد والتحديث ساد فى المشرق ، كذلك جزئيا فى المغرب العربى فى ظروف جديدة مصاحبة لتطور النظام العالمى ذاته . ففى المشرق العربى على سبيل المثال لم يستطع اليمنيون ولا مرة واحدة تعزيز سلطتهم دون خرق الدستور الذى صاغوه هم بأنفسهم . وقد حدث هذا بسبب أن الرأى العام لم يتقبل الخضوع للمصالحة لصالح المستعمرين ، من جهة ، وبسبب أن النظام وجد نفسه غير قادر على وضع حل مناسب للنزاعات الاجتماعية من جهة ثانية . ونتج عن هذه الأزمة فى النهاية ظاهرة الانقلابات العسكرية التى مثلت تغيرا جذريا فى الوضع . حيث قضى هؤلاء فى الواقع على سلطة الكمبرادور ، وواجهوا صراحة مصالح المستعمرين ، وألغوا اتفاقية التواجد العسكرى والحربى التى طمحت الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها فى المنطقة ، كما اتجهوا نحو الأخذ بسياسة عدم الانحياز . إضافة إلى ذلك سرعان ما حظرت هذه الأنظمة العسكرية نشاط اليساريين ، موجهة ضدهم إرهابا لم يسبق له مثيل . وبذلك فقد أغلقت الأبواب أمام تعدد الخيارات حيث أعيد من خلال سياستها تحقيق النفوذ والمصالح للدول المستعمرة سابقا ومن هم فى فلكها .

إن أهم النتائج المتحققة ، ما حدث من تعزيز الطبيعة للدولة فى البلدان العربية، وإضفاء مزيد من الاستقلالية عليها فى مواجهة المجتمع . أى بعبارة أخرى تكوين ظروف ساعدت على انبعاث الدولة الاستبدادية فى مسار جديد للتاريخ . حيث توفرت شروط استمرارية الدولة الإسلامية بعد انهيار المشروع الوطنى للتحولات الجذرية وانتقالها إلى دولة كمبرادورية ذات تنازلات تافهة فى صالح الديمقراطية .

فإذا كانت كل الأنظمة العربية استبدادية فـــى جوهرهـــا ، فـــإن المســـارات التاريخية التى مروا بها تميزت بعضها عن البعض الآخر ، حيث تبـــاينت البنيـــة الاجتماعية لهذه الدول . بيد أنه توجد سمة عامة مشتركة توحـــد جميـــع البلـــدان العربية بصرف النظر عن اختلاف مساراتها التاريخية ، هى أن الدولة فى البلـــدان العربية لم تكتسب شرعية حقيقية ، مثلما هـــو الوضـــع فـــى البلـــدان الرأســـمالية المركزية . ويقصد بالشرعية هنا العقد الاجتماعى الثنائى المؤسس على الإجمـــاع المبدئى لكل أعضاء المجتمع فيما يتعلق بقواعد تحقيق الديمقراطية السياســـية مـــن جهة ، وقبول قوانين الرأسمالية والسوق كوسائل لإدارة الاقتصـــاد ، مـــن جهـــة أخرى. ووضع كهذا يجعل الشعب تابعا ومنساقا وراء مبادئ النظـــام ليـــس وفقـــا لقناعات عميقة بذلك . (فالنظام هنا يستمر ويتجدد من خلال دائرة الاستبداد وتدنـــى الوعى السياسى الناتج عن طبيعته الاستبدادية ذاتها . بمعنى أن مشروعية أنظمتـــها العربية نتيجة لعدم قدرتها على تحقيق أهداف وطنية جذرية وشاملة تتمثل بعمليـــة التحديث والعصرة . كما أن احتلالها موقعا طرفيا فى نطاق النظام العالمى الجديـــد، وعدم قدرتها على تحقيق فوائد ملموسة لمجتمعاتها ، بمختلف شـــرائحها وطبقاتـــها يحول دون الاندماج بين مصالح الدولة والمجتمع ، وتصبح الدولة خصمـــا لـــدودا للأمة وكابحا لحركتها وتطورها) . (٢٠، ص٢٠) . كذلـــك فقـــد "أدت الحـــروب والصراعات الأهلية بين البلدان العربية من جهة ، وبيـــن بعضـــها ودول الجـــوار الإقليمى ، إلى أن تسعى كل دولة إلى استخدام التمايزات داخـــل الدولـــة الأخـــرى كوسيلة من وسائل صراعها السياسى مع تلك الدولة ، بل تزود هذه الجماعـــات أو تلك بكل وسائل الصراع وأدواته المنافسة ، وأحيانا تشترط لدعمها هذه الجماعـــات أن تندفع فى عملية الصراع هذه إلى أ[عد الحدود" . (٢٠، ص٢٠) .

"فالوطن العربى يتكون من ٢١ دولة قطرية تعانى كل منـــها أزمـــة عميقـــة وتندرج فى مجموعة نمطية واضحة الشكل هـــى : مجموعـــة الـــدول الشـــعبوية المتأزمة (الجزائر ، سوريا ، العراق ، اليمن ، ليبيا) ، مجموعة النظم التكنوقراطية اليمينية الديمقراطية المحدودة (مصر ، المغرب ، تونـــس ، الأردن) ، مجموعـــة

الدول السلفية الثابتة ظاهريا (السعودية ، الكويت ، الإمارات ، قطر ، البحرين ، عمان) ، مجموعة دول العالم الرابع التى هى فى حالة تفكك اجتماعى (السودان ، موريتانيا ، الصومال ، جيبوتى ، ودولة فلسطين)" . (١٣، ص٢٠) .

إن عرضا لواقع خصائص الدولة الاستبدادية وغير الاستبدادية ، سيضع أمامنا وجها مقارنا لواقع الدولة العربية القطرية من حيث طبيعتها بما تشكله من معوقات لخلق مناخ مناسب لتنمية عربية متكاملة وذلك بحسب ما يوضحه الجدول أدناه :

أهم خصائص الدولة الاستبدادية وغير الاستبدادية

الدولة الاستبدادية	الدولة غير الاستبدادية
١- الحكم فيها عن طريق الوراثة ، أو عن طريق الاغتصاب المفاجئ للسلطة بانقلاب ما .	١- الانتخابات أساسا للحكم والوصول للسلطة وتداولها .
٢- يسود فيها القمع المطلق .	٢- يسود فيها القمع المقونن فى الغالب .
٣- طاعة الحاكم فيها بدافع الخوف فقط.	٣- الطاعة فيها بحكم القانون (كواجب قانوني) .
٤- لا يصير الإكراه فيها حقا وليست الطاعة واجبا أخلاقيا ولا يصبح فيها ذلك إلا بهدف الإخضاع والتخويف .	٤- تستخدم القوة والإكراه كحق من أجل العقاب ، ومن أجل أغراض أخرى محددة .
٥- عدم الاحترام للحقوق والحريات الأساسية للأفراد ، بل يصبح الاعتداء والمصادرة لتلك الحقوق جزءا من سلوك الدولة ، كما لا تحترم فيها الحقوق الدستورية .	٥- احترام الحقوق والحريات الأساسية للأفراد والجماعات ، مع السيادة النسبية للدستور والقوانين النافذة فى حياة المجتمع .
٦- إلغاء الفرد كشخص مهم مفكر ومقيم ، بل يتحول إلى مجود أداة لتحقيق أهداف الآخرين ، وهو مرغم على التصرف وفق خطة	٦- يتوفر للفرد والجماعة الحصانة اللازمة ، والضمانات الواقية من تدخل السلطة فى الشئون الخاصة للمواطنين أو اختراق حقوقهم وحرياتهم الأساسية .
	٧- الحرية قيمة عليا لها تقترن

حياة ليست له ، وخدمة أهداف لا تخصه . ٧- لا وجود للحرية والديمقراطية إلا فى حدود صورتها الكاريكاتورية لتحسين وجه النظام فقط . ٨- يسود فيها مبدأ الفردية فى اتخاذ القرارات الاستراتيجية والهامة ، كما يعتبر العنف والإرهاب طريقا متعارفا عليه فى حسم الخلافات والصراعات . ٩- تغيب فيها حقوق الأكثرية ، فما بالك بالأقليات . ١٠- توحيد السلطات وتركيزها فى يد الرئيس الأعلى . ١١- تغيب فيها السياسات الاجتماعية إزاء الأفراد . وتتعمق فيها الفروقات الطبقية أكثر فأكثر . ١٢- سيادة تعددية شكلية متضمنة حقوق السيطرة للنخبة ، وزيادة إخضاع الآخرين لمجموع مصالح هذه النخبة. ١٣- ضعف دور المنظمات العصرية فيها ، وكذلك دورها فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.	بالديمقراطية، وهى منسجمة تماما مع مبدأ المساواة أمام القانون . ٨- تعتمد مبدأ المشاركة فى اتخاذ القرارات الاستراتيجية والهامة ، ولا تلجأ إلى العنف فى حسم الخلافات أو الصراعات. ٩- حفظ حقوق الأقلية أسوة بالأكثرية . ١٠- يسود فيها الفصل بين السلطات . ١١- وجود ضمانات اجتماعية تهدف إلى تخفيف حدة الفروق الطبقية بين فئات المجتمع وطبقاته . ١٢- سيادة التعددية فى الرأى والعقيدة ، فى الأحزاب والمذاهب، فى المواقف والمصالح ، فى القيم والأذواق ، وفى المشارب والطباع . ١٣- تنامى دور المؤسسات وسيادة دور المنظمات العصرية فى الحياة الاقتصادية ـ الاجتماعية والسياسية .

• لمزيد من التفاصيل أنظر :

١- زيدان سعيد "إطلالة على الديمقراطية الليبرالية" ، مجلة المستقبل العربى ، عدد ١٣٥ ، (١٩٩٠) ، ص ٤-٢١ .

٢- ياسين السيد "الديمقراطية والعلوم الاجتماعية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، عدد ١ مجلد ١٢ ، (١٩٨٤) ، ص ٧-٢٥ .

إن إسقاطا مباشرا لما ورد أعلاه من خصائص للدولة الاستبدادية على واقع الدول العربية القطرية من محيط الوطن العربى إلى خليجه يبرز الصورة تماما أمامنا فى زيادة درجة ميل الدولة العربية القطرية إلى الطبيعة الاستبدادية منه إلى الطبيعة غير الاستبدادية وهو الأمر الذى يتجسد فى مختلف الممارسات الإدارية والسياسية وكذلك الاقتصادية للدولة العربية القطرية . ودولة كهذه لم ولن يألو لها جهدا فى حل مشكلاتها على المستوى القطرى كما أنه من الصعوبة بمكان الحديث عن دور لها على المستوى القومى أو الكلى .

إذ أن حالة كهذه تعكس مظاهر دولة الأزمات على المستوى العربى . وإذا ما كان الحديث عن الدولة التحررية العربية ودور النخبة السياسية فيها ، ودور المؤسسات كذلك بشعاراتها المعادية للتبعية والهيمنة والمناشدة للتنمية والاستقلال الاقتصادى المدعم للاستقلال السياسى .. الخ !! فإن الأمر يغدو أكثر قتامة عن الحديث عن الدولة الأبوية الرعوية بأشكالها المختلفة فى الساحة العربية والتى لا تمتلك فى الغالب قرارات مستقبلها التنموى .

إن مظاهر الفساد بين أوساط النخب الحاكمة فى الوطن العربى بوجه عام والذى من أبرز صوره أبدية هذه الأنظمة وأسريتها أو شلليتها (اعتمادها على شلة معينة) وموقفها الموحد والهمجى إزاء العلم والعلماء من أبناء الأمة ، وتخلف أنظمتها الإدارية وتفشى الأمراض الإدارية المختلفة فيها لهو خير دليل على أن هذه النخب لم يتجاوز همها الحفاظ على مقاعد سلطتها فحسب ، بل إن ما يقف بعد ذلك من مهام ليس لها علاقة به ، وإن حاولت إظهار غير ذلك فهو لأغراض ترفيهية وأبوية مستحكمة فى تفكيرها وسلوكها . كما تجدر الإشارة إلى أنه بعد حصول هذه البلدان على الاستقلال أدى سوء استغلال المال العام وفساد الحكومات والشركات الأجنبية إلى ظهور ونمو فئة الطفيليين التى اغتنت على حساب المضاربة بالعقارات وإعادة بيع السلع الأجنبية والتوريدات الحكومية ونشاط وكالات الشركات الأجنبية . ومن الواضح أن مفهوم النظم غريبة تماما عن كل هذه الأوساط ، حيث عجزت الرأسمالية الوطنية فى هذه البلدان خلال حقبة طويلة

عن ممارسة دورها بسبب ما أحيط بها من ظروف من جهة أو ما تعانيه فى ذاتها من وهن وضعف من جهة ثانية . (لمزيد من التفاصيل راجع بصدد رأسمالية التخوم مرجع ٤، ص ٩٦-٩٨) .

لقد أدت التطورات الجديدة على الصعيد العالمى من حيث تداخل اقتصادات المركز التى فقدت استقلالها الذاتى فأصبحت جزءا فى بنية اقتصادية عالمية مندمجة ، تهيمن فيها وسائل سيادة المركز على الأطراف .

فالشركات متعددة الجنسية تنظر إلى العالم على اعتباره سوقا لها ، وبالتالى فهى تطمح فى الاستيلاء على أهم الوحدات الإنتاجية فى بلدان العالم الثالث ، حتى ولو كان ذلك فى صورة مشاريع مشتركة مع القطاع العام ، فضلا عن ذلك تهتم هذه الشركات بإضعاف سلطة الدولة فى تنظيم الحياة الاقتصادية كى لا تستطيع التدخل فى نشاطها سواء فى الخارج أو الداخل . وخلال الفترة المنصرمة لم تتمكن دول العالم الثالث الظهور بمعنى الدولة المركزية ، فقد ظلت نموذجا كاريكاتوريا للنموذج الغربى ... حيث إن تعزيز وجود الدولة الجديدة بصورة متلائمة مع عصر يشترط وجود فئة اجتماعية سائدة تختلف فى جوهرها وتستجيب لمتغيرات الظروف ومتطلباتها الملموسة .

كما أن الدول العربية كغيرها من دول العالم الثالث تقع تحت تأثير مجموعة من العوامل الرئيسية التى تقترن بالنموذج التاريخى للرأسمالية فى الغرب ، الذى تجمعه ثلاث خصائص (٤، ص ص٩٢-٩٣) :

١-قاعدة إنتاج مادى ضخمة تتطور باستمرار معتمدة فى ذلك على قاعدة علمية وتقانية بالغة التعقيد .

٢-الديمقراطية البرلمانية فى المستوى السياسى ، وما يعنيه ذلك من احترام لحقوق الإنسان بصفة عامة ، ورغم ما يقترف ضدها فى بعض الأحوال ، وكذلك التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة .

٣-العدل الاجتماعى ، فالدولة تحصل الضريبة التصاعدية واشتراكات أصحاب الأعمال فى التأمينات الاجتماعية لتوفر لمجمل المواطنين خدمات التعليم والصحة والرياضة والثقافة وتؤمنهم ضد البطالة والعجز عن العمل والمرض والشيخوخة فإذا لم تتوفر فى أى مجتمع واحد من هذه الأسس فإنه لن ينجح فى تطوره الرأسمالى .

ويمكن القول إنه لا توجد ولا دولة واحدة من دول العالم الثالث مهما كانت ظروفها ملائمة بقادرة فى الوقت الراهن على إقامة مجتمع رأسمالى متقدم على غرار المجتمعات الرأسمالية المعاصرة لأسباب تاريخية واقتصادية واجتماعية وسياسية .

ويتضح حجم التعقيدات أمام البلدان النامية بوجه عام والبلدان العربية خاصة ليس فقط من حيث تبعية العلاقة بينها وبين البلدان الرأسمالية المتطورة ، ولكن أيضا فى نطاق السياسة الدولية التي لازالت تتحكم بها مؤسسات دولية ذات مصالح عليا وتستثمر هذه المؤسسات كل ما يمكنها من أجل مصالحها العليا فصندوق النقد الدولى مثلا شرد عن تفويضه الأصلى ، فقد أنشئ للمحافظة على الاستقرار الاقتصادى وللمساعدة فى حل مشاكل المدفوعات غير المتوازنة بطريقة عادلة وبشكل يمكن التحكم فيه . (٢٢ ، ص٧٥) .

فهو أى الصندوق مثلا يتخذ موقفا أيمانيا بعيدا عن كل عقلانية "فهو يرى أن العلاج واحد يصلح للبرازيل كما يصلح لروسيا ، ويصلح أيضا لتشاد ، بغض النظر عن بنية الاقتصاد وموارده" . (٤، ص ٨٦-٨٨) .

"كذلك ليس البنك الدولى بأقرب من الصندوق الدولى فى إنجاز تفويضه" (٢٢، ص ٧٧،١٦) وعليه فقد أثبتت مجمل التجارب فى الثمانينات عدم نجاح وصفة الصندوق ، كما أن الرأسمالية المحلية لم تسعد بإمكان التهام شركات القطاع العام وفضلت الاستثمار فى الدولة الغربية متحدية كل النظريات الاقتصادية التى تؤكد أن عائد رأس المال يزداد كلما ازدادت ندرته .

فقد تعززت سمة الاستثمارات المتبادلة بين الـــدول الرأســمالية ، إذ بلغـت حصتها ٧٥% من كل الاستثمارات الأجنبية المباشرة فأدى نشاط الشركات والبنوك متعددة الجنسيات وتدويل أسواق الأموال إلى تدفق الرأسمال مـــن الجنـــوب إلـــى الشمال خلافا لتوقعات الاقتصاديين ، مما أفقد المشروعات التنموية للبلدان الناميـــة والعربية منها حصيلة نجاحها التى اقترنت بطوقين من الضغوط أولها ذاتى مرتبـط بغياب الإستراتيجية التنموية الشاملة على المستوى القطرى بأفقها القومى ، وكذلـك عدم اقترانها بالإرادة السياسية المعززة لذلك الاتجاه ، وثانيـــها حجـم الضغـوط الممارسة من قبل الخارج على النخب السياسية الحاكمة على هزالتـها مـن أجـل مواصلة إخضاعها للسياسات التغريبية الموجهة من مراكز الرأســمالية العالميـة ، وبأدواتها المتمثلة بالشركات (المغتصبة القارات) ، والحقيقة التى يمكن الوصـــول إليها مفادها أن الدول القطرية بنخبها الحاكمة على امتداد الساحة العربية لـم تكـن فى يوم من الأيام دافعا لانتصار مشروع التكامل الاقتصادى العربى علـى الرغـم من حسن نوايا بعض منها، إلا إن قاعدة السلوك لهذه النخب تتكـئ أساسـا علـى نوازع الخلاف التاريخى والروح الأبوية المسيطرة والمستحكمة ، والقناعة المطلقـة بصواب ذاتها وخطأ الآخرين ، مرتبطة بروح المغامرة ومدعمة بمواقف براجماتية نفعية ضيقة . لا تحترم علماء الأمة ، ولا العلم أساسا معتبرة نفسها مصدر إلـــهام لكل شئ بما تركه ذلك من آثار تدميرية قاتلة ستظل تسحب نفسها علـى مســتقبلنا ومستقبل أجيالنا .

(٢) الأوضاع الاقتصادية ومقومات استنهاضها :

من الحقائق اليقينية فى البحث الاجتماعى ــ الاقتصادى المعاصر أن العـــالم يشكل نسقا رأسماليا متكاملا ، يشـــهد تنوعـا فـى بنـاه الثقافيـة و السياسـية ، ولكنه يحكم بنمط إنتاج واحد هو الإنتاج الرأسمالى الذى يقوم على تقسيم دولـــى(*)

(*) هناك عديد من التحفظات إزاء التعبير أعلاه باعتباره لا يعكس التقسيم الفعلى ، إذ أن التقسيم الجـارى لا يمثل إرادة معظم البلدان فى العالم ، لذا فإن التسمية الأدق هى التقسيم الرأسمالى للعمل ، إذ أنه يعكـــس إرادة المركز الرأسمالى فحسب .(المؤلف) .

للعمل تخترقه أشكال من التبادل غير المتكافئ بين مركز النظـــام وبيـــن أطرافـــه ومحيطاته .(١، ص ٩٠) .

وكما هو معروف فإن حركة التحرر قد بعثت الطموح لتأسيس دولة وطنيـــة برجوازية صناعية حديثة فى القارات الثلاث على نمط أوروبا والولايات المتحـدة ، فى محاولة منها لصبغ هذه الحركة بالطبيعة الوطنية ، تتوفر مـــبررات وجودهـــا وأهدافها النابعة من الضرورات الموضوعية والواقعية ، وقد أدى ذلك إلى توســـيع قاعدتها ونطاقها ، إلا أنها عجزت عن توحيد ورص صفوف مختلف القوى المحلية لخوض الصراع من أجل مصالحها وأهدافها الوطنية والقومية ، وهو عجـــز نـــابع من ذات الحركة .

لقد تضررت البلدان النامية ، عامة ، والبلدان العربية ، خاصة ، من احتـــلال الدول الاستعمارية لها ، الذى انعكس فى استغلال ثرواتها وأبقـــى علـــى فقرهـــا وتخلفها فى كل مجالات الحياة سواء منها الاجتماعية أو الاقتصادية ، والثقافية ، أو التكنولوجية والإدارية .. وكان الاهتمام الوحيد لهذه الدول المستعمرة ينصب فـــى توطيد دعائم حكمها ، الأمر الذى حدا بها إلى إنشاء أجهزة دولة وهيئات اجتماعيـــة تخدم فقط مصالحها .

كذلك كان للمفهوم التغريبى للتنمية تأثير كبير على ظـــروف ومصـــير هـــذه البلدان ، حيث إن اعتبار التصنيع أساس التنمية يعد إذا نتيجة منطقية بعد أن جـــرى ربط التقدم الذى أحرزه الغرب بالصناعة فقط ، التى يتحول بمقتضاها التصنيع إلـــى محرك التنمية الوحيد فى الدول الغربية المتقدمة ــ التي تعرف بأنها الصناعيـــة أو المصنعة . (١٣، ص ٦) .

وفى هذا السياق يبدو كأن تخلف البلدان العربية كجزء من العالم الثالث ، ليس إلا مجرد تأخر فى التصنيع ، يضاهى مستواه ما حققته المجتمعات الغربية من نمـو أثناء مرحلة إقلاعها . فبالنسبة للإقلاع مثلا : "هناك نظرية النمـــو المتـــوازن ... وأثر تشييد البنى الأساسية وإنجاز الدفعة الأولى من الصناعات ، وهنـــاك أيضـــا

نظرية النمو غير المتوازن (٢٥، ص ٥٩١) ، وتشترك كل من النظريتين النمو المتوازن و غير المتوازن فى الاعتماد على دور الدفعة القوية أثناء فترة الإقلاع والتوسع الحضارى ، (٣، ص ١٠٠) . حيث تنطلق نظرية النمو المتوازن من ان العائق الأساسى المعرقل لعملية التطور إنما هو ضيق نطاق السوق ، لذلك ينبغى إيجاد حوافز تتعلق بتنشيط السوق عن طريق إيجاد دفعة قوية فى اتجاه انطلاقة سلسله كبيره من المشاريع الصناعية مختلفة الأحجام ومترابطة فيما بينها.

على أن الصعوبة الرئيسية بالنسبة لنظرية اللامتوازن تكمن فى ضعف القدرة على اتخاذ قرارات الاستثمار الخاص ، لذا تبرز ضرورة توفير الشروط الملائمة لاتخاذ مثل تلك القرارات وبكفاءة عالية نحو إقامة عدد محدود من المشاريع الصناعية التى ستلعب دور المحرك لمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى .

إن اعتماد النظريتين سالفتى الذكر على الدفعة القوية بما تعنيه من ضرورة إيجاد دفق مالى فى البداية بغية الخروج من الركود ، ومباشرة عملية التوسع الاقتصادى . (٨، ص١٤٤) . وبما تمثله من امتداد لأصل تحليلات التخلف التى تعتبر فقدان الرأسمال المالى والتقنى بمثابة المصدر الأول للشر . (٨، ص ١١٦) . (الذى يفترض ضمنيا وضع التقانة فى قلب التصنيع ليتحول التحديث إلى مسألة تقنية فحسب . (١٤، ص ٧٠) فإذا تم توسيعها سيعم الرخاء والازدهار ولسوف تقتلع جذور الشر ويتم القضاء على بقايا التخلف) .

وفى ظروف البلدان العربية إذا ما اعترفنا بالأهمية الأولية للدفعة القوية لانطلاقة التطور فإنها حتى مع اعتبار اختلاف كل البلدان العربية من حيث قدرتها وإمكانياتها فى توفير التمويل المالى اللازم ــ الدفق المالى اللازم ــ فإنها تتشابه فى جانب ضعف القدرات لدى الإنسان فى قيادة صناعة ذات تكنولوجيا عصرية ، لذا فإن تنشئة وبناء إنسان قادر على قيادة اقتصاد من هذا النوع ــ العصرى ــ تمثل أهمية ليس أقل من إقامة مجموعة كبيرة أو صغيرة من المشاريع الصناعية التى ستدعم هذه الانطلاقة .

وعلى الرغم من التحسن الواضح فى الصناعة العربية استخراجية وتحويلية خلال العام ١٩٩٦م ، حيث بلغت قيمة ناتجه حوالى ١٧٨ مليار دولار أى بزيادة قدرها ١٣,٨% عن العام السابق ، فإن جزءا كبيرا من هذه الزيادة يعزى إلى تحسن أسعار الصادرات النفطية بالإضافة إلى استمرار النمو فى ناتج الصناعة التحويلية بما يقارب ٧% . أى أن هذا التحسن ليس نتاجا لتطور قطاع الإنتاج الصناعى بشكل أساسى وتنامى قدراته ، بل نتاجا للمضاربات السعرية فى أسواق النفط العالمية ، لصالح الدول المنتجة ، ناهيك عن تنامى الواردات الصناعية من البلدان المتطورة .

كذلك "فإن نسبة مساهمة القطاع الصناعى بشقيه الاستخراجى والتحويلى فى الناتج المحلي الإجمالى لا تزال تتأرجح حول ٣٠% ، فإنه يلاحظ بأن هناك تحولاً فى التركيز لصالح الصناعات ذات التقنيات الحديثة مثل البتروكيماويات وبعض الصناعات الهندسية والمعدنية وخاصة فى الدول العربية النفطية" (٢٣، المقدمة) . كما أن مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية بنحو ١٣% هى نسبة متدنية مقارنة بالأهمية التى يحتلها هذا القطاع الحيوى ، فيما يلاحظ أن قطاعات الإنتاج السلعى فى هيكل الناتج المحلى الإجمالى غير الاستخراجى للدول العربية ككل لا تزال متدنية ولم تتعد ٤٠,٥% فى عام ١٩٩٦م مقابل ٥٩,٥% لقطاعات الخدمات ، الأمر الذى أدى إلى جعل الاقتصادات العربية أكثر اعتماداً على الأسواق الخارجية وأكثر تأثراً بتقلباتها .(٢٣، المقدمة) فالهيكل القطاعى للناتج المحلى الإجمالى للبلدان العربية لا يزال يتسم بارتفاع نسبة مساهمة قطاعات الإنتاج الأولى (الصناعات الاستخراجية والزراعية) وقطاعات الخدمات بالمقارنة مع نسبة مساهمة قطاعات الإنتاج السلعى الأخرى حيث يشكل قطاع الصناعات الاستخراجية نحو ٢١% من إجمالى الناتج المحلى للبلدان العربية فى عام ١٩٩٦ ، وتشكل الزراعة نسبة ١٣,٣% والخدمات ٤٧% بينما تشكل الصناعات التحويلية ١٠,٦% والتشييد ٦,٦% (انظر جدول وشكل رقم "١") .

كما يشير التقرير إلى أنه باستبعاد ناتج الصناعات الاستخراجية من إجمالى الناتج ، يلاحظ ثبات المساهمة النسبية للقطاعات السلعية فى الناتج المحلى الإجمالى خلال السنوات ١٩٨٥-١٩٩٦ عند نحو ٤٠% بالمقارنة بمساهمة قطاعات الخدمات التى تقدر بنحو ٦٠% ، ويعكس هذا الوضع اختلالا فى التركيب الهيكلى للاقتصادات العربية ، سمته التضخم الواضح فى النصيب النسبى لقطاعات الخدمات ، مع انخفاض فى نصيب القطاعات السلعية ، مما يزيد من حاجة الدول العربية إلى الاعتماد على الاستيراد من الأسواق العالمية لمواجهة الطلب المحلى .

وبالرغم من أن جهود التنمية العربية التى بذلت خلال العقدين السابقين لم تتمكن من تصحيح الاختلال الذى يسود هيكل الإنتاج العربى ، إلا أن ثمة إنجازات ملحوظة حققتها غالبية الدول العربية قد أدت إلى إحداث تغيرات فى البنية الاقتصادية انعكست أثارها بصورة واضحة فى ارتفاع القيمة المضافة فى قطاع الزراعة من ٣٣,٤ مليار دولار إلى حوالى ٧٤,٦ مليار دولار خلال الفترة نفسها كما انعكست هذه التغييرات فى المساهمة النسبية لقطاعى الزراعة والصناعات التحويلية فى إجمالى الناتج المحلى غير الاستخراجى . (٢٣، ص١٤) إلا أن ذلك ما زال دون مستوى الطموح إذا ما أخذنا بالاعتبار موقع هذا القطاع من زاوية الأمن القومى والغذائى العربى، وفى ظروف تنامى الواردات العربية من المنتجات الزراعية ، (حيث شكلت مجموعة السلع الغذائية والمشروبات نسبة مرتفعة من الواردات العربية الإجمالية ، إذ بلغت أهميتها النسبية فى الواردات العربية الإجمالية خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ حوالى ١٣% (٢٣، ص١٢٧) .

جدول رقم (١)

الهيكل القطاعى للناتج المحلى الإجمالى للدول العربية

(بتكلفة عوامل الإنتاج) (نسبة مئوية)

البيان	هيكل الناتج المحلى الإجمالى			هيكل الناتج غير الاستخراجى		
	١٩٨٥	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٨٥	١٩٩٥	١٩٩٦
قطاع الإنتاج السلعى	٥٦,٢	٥١,٤	٥٣,٠	٤٠,٢	٣٩,٨	٤٠,٥
الزراعة	٩,٢	١٣,١	١٣,٣	١٢,٥	١٦,٢	١٦,٨
الصناعات الاستخراجية	٢٦,٨	١٩,٢	٢١,٠	--	--	--
الصناعات التحويلية	٩,٤	١٠,٧	١٠,٦	١٢,٩	١٣,٢	١٣,٤
التشييد	٩,٩	٦,٩	٦,٦	١٣,٦	٨,٥	٨,٤
الكهرباء	٠,٩	١,٥	١,٥	١,٢	١,٩	١,٩
٢-قطاعات الخدمات	٤٣,٨	٤٨,٦	٤٧,٠	٥٩,٨	٦٠,٢	٥٩,٥

* النسبة للناتج المحلى الإجمالى بسعر التكلفة بعد استبعاد القيمة المضافة لقطاع الصناعات الاستخراجية .

المصدر : (٢٣، ص ١٢) .

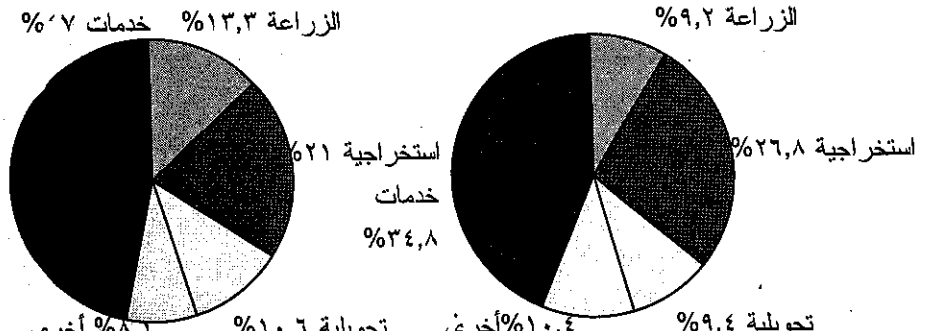

المصدر : (٢٣ ، ص ١٤)

وفى سياق الأداء الاقتصادى العربى وبفضل الإجراءات المحفزة وامتيازات القطاع الصناعى باعتباره رمزا للتجديد والحضارة ، اللذين يحدثان على حساب

القطاع التقليدى ــ الزراعة ــ وفى مجرى تدهور نصيب طبقة الفلاحين ظهر التمايز بين القرية التى كانت تدفع سكانها والمدينة التى كانت تمثل حافزا لجذبهم . وقد انعكس ذلك فى الزيادة الكبيرة لعدد سكان المدن .

ومن الملاحظ أن (الكويت وقطر والبحرين ولبنان وليبيا والأردن والعراق والإمارات والسعودية) تتميز بغلبة سكان الحضر ، حيث تراوحت نسبتهم إلى مجموع السكان بين ٩٧% فى الكويت ، و ٧٠% فى الأردن ، وبالمقارنة بلغت هذه النسبة ٣٢% فى اليمن و ٢٥% فى الصومال و ٢٤% فى السودان و ١٢% فى عمان (انظر جدول ١ ملاحق) وتشكل النسبة المتوقعة لسكان الحضر فى بعض البلدان العربية عبئا على الموازنات الحكومية بسبب الحاجة للتوسع فى تقديم خدمات الرعاية الصحية وغيرها . (٢٣، ص١٩) .

وكانت النتيجة تضخم صفوف المستهلكين من سكان المدن ، وتوسيع رقعة التمدن على حساب القوى المنتجة والأراضى الصالحة للزراعة التى تواصل لتقلصها الضغط على الفلاحة التى أصبحت عاجزة فى إطار الأوضاع والاختيارات الراهنة ، عن تحقيق الاكتفاء من الغذاء لكل المنتوجات الأساسية ، زد على ذلك فإن الصناعة ، والصناعات التحويلية على وجه الخصوص لم تستطع أن توفر فرص عمل إلا لنسبة ضئيلة من اليد العاملة لن تتجاوز حسب الاسقاطات الديمغرافية والعمالية العديدة لعام ٢٠٠٠ نسبة ١٥% . (٢١، ص٥٦) . فهى إذا ستبقى محدودة الطاقة الاستيعابية وضعيفة ، غير قادرة على خلق طبقة عاملة مؤهلة وتحديث تقنية الوطن العربى . كما يمكننا القول إن البلاد العربية تمتلك قدرات اقتصادية جبارة إذا ما تم استنهاضها وحسن إدارتها حيث إنها تستطيع خلق تكتل اقتصادى ذى قدرة عالية على المنافسة فى السوق العالمية .

(٣) السكان والعمالة :

يقدر إجمالي عدد السكان فى الوطن العربى فى عام ١٩٩٦م بحوالى ٢٥٩ مليون نسمة ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى حوالى ٢٨٦ مليون نسمة عام

٢٠٠٠ أى بمعدل نمو يقدر بحوالى ٢,٥% سنويا ويعتبر هذا المعدل من أعلى المعدلات فى العالم حيث يبلغ المعدل المتوسط للعالم ١,٧% وللدول الصناعية المتقدمة ٠,٧% (٢٣، ص ص ١٨-١٩) .

كما كان نصيب سكان البلدان العربية دون ١٤ سنة ٤٥% من الإجمالى الكلى ودون العشرين ٥٧% وشكل السكان القادرون على العمل عام ١٩٨٥ حوالى ١٠٣ مليون نسمة ، وأشارت الحسابات إلى أن هذا العدد سوف يزداد فى المتوسط إلى ٣-٣,٥% خلال الربع الأخير من هذا القرن .

كما تميزت التركيبة السكانية فى الوطن العربي بعدة خصائص ، منها : تزايد النمو الحضرى الناجم عن الهجرة من الريف إلى الحضر أو من المدن الصغيرة إلى العواصم والمدن الكبرى كما أسلفنا القول ، كما يتميز سكان الوطن العربى بارتفاع نسبة الأطفال والصغار دون الخامسة عشر بسبب ارتفاع معدل الخصوبة كما شهد مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة تحسنا ملحوظا إذ يبلغ حوالى ٦٤ عاما فى المتوسط لكل الوطن العربى مع زيادته عن هذا المتوسط فى بعض البلدان العربية ووصوله إلى مستويات مقاربة مع مستويات الدول المتقدمة . إذ يبلغ حوالى ٧٥ عاما فى الكويت وحوالى ٧٤ عاما فى الإمارات وحوالى ٧٢ عاما فى البحرين وحوالى ٧١ عاما فى قطر وحوالى ٧٠ عاما فى السعودية إلا أنه لا يزال منخفضا بشكل ملحوظ فى عدد آخر من الدول العربية إذ يبلغ حوالى ٥٠ عاما فى اليمن و ٥٣ عاما فى السودان و ٤٨ عاما فى جيبوتى و ٥٢ عاما فى موريتانيا و٤٧ عاما فى الصومال . (٢٣، ص ص ١٩-٢٠) .

وبحسب ما تشير التقارير (٢٤، ملحقات إحصائية) يقدر عدد العمالة العربية عام ١٩٩٦ بحوالى ٧٦,٦ مليون عامل وتشير بيانات منظمة العمل العربية كذلك إلى أن حجم القوى العاملة يتجه نحو الارتفاع خلال العقد الحالى بمعدلات تتراوح بين ٣.٣% خلال السنوات الخمس الأولى و ٣,٧% خلال السنوات الخمس التالية على أنه يعزى الارتفاع النسبى فى معدلات نمو القوى العاملة إلى عاملين رئيسيين

أولهما يتعلق بالهرم العمرى للسكان الذى يتميز بقاعدة فتية عريضة تسمح بوصول أعداد متزايدة إلى سوق العمل وثانيهما تزايد مساهمة المرأة فى سوق العمل ويعدد التقرير (٢٣، ص ص ٢٠-٢١) بعض السمات السلبية التى تتسم بها تركيبة القوى العاملة العربية ومن أهمها .. انخفاض إنتاجية العامل بالمقارنة مع إنتاجية العامل فى الدول المتقدمة اقتصاديا . حيث يلاحظ أن إنتاجية العامل فى الدول الأوروبية تصل إلى حوالى ستة أمثال إنتاجية العامل العربي وتواضع مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى إضافة إلى ارتفاع نسبة العمالة غير الماهرة إلى أكثر من نصف قوة العمل العربية وانتشار البطالة السافرة والمقنعة وهجرة الكفاءات وتدفق نسبة كبيره من الأطفال دون سن العمل (أقل من ١٥ سنة) إلى سوق العمل .

وعلى الرغم من ندرة البيانات المتوفرة عن البطالة فى الدول العربية بوجه عام ، فإن ثمة مؤشرات كثيرة تؤكد على أن معدلات البطالة تتعدى ١٥% من جملة النشيطين اقتصاديا من سكان العديد من الدول العربية وتتزايد هذه المعدلات بشكل مطرد ما بين الفئات المتعلمة من الشباب .

ومع توسع التعليم المتوسط تتقلص حصة فرص العمل بين خريجى المدارس وينخفض وضعهم الاجتماعى . وهذا الأمر يستدعي طموحا أكبر للحصول على تعليم جامعي ، ومن هنا تبرز منافسة حادة على مقاعد التعليم فى الجامعات وعلى فرص العمل . وبالنتيجة يجد كثير من الخريجين أنفسهم دون عمل أو يتكدسون فى الوظائف البيروقراطية للدولة أو أنهم يمارسون نشاطا لا يتطلب درجة تأهيل عالية كهذه . ويحدث فى كثير من الدول العربية حتى فيما يخص خريجى المدارس التقنية والمدارس المهنية .

ويمكننا أن نستخلص ما يلي: يتسع عرض التعليم إلى جانب زيادة الطلب عليه فرديا وعائليا ، الأمر الذي يتفق ومقاييس التنمية المعاصرة . وفى كثير من الحالات يبلغ الطلب الحد الأقصى الذي يعرضه التعليم على الفرد . وبكلمات أخرى أن الحصول على عمل محدد أصبح يتطلب مده أطول من التعليم

فى المدرسة ، بالإضافة الى أن المطالبة بهذا المستوى التعليمي المتنامي غير مضمونة . ونحن نرى أن مستوى تعليم القوى العاملة يتنامى باستمرار ، غير انه فى الوقت نفسه ينمو عند الذين بدون عمل أيضا ، بالإضافة إلى أنه يأخذ طابعا كميا وليس نوعيا يؤدى إلى تعميق حدة التناقض بين التعليم والعمل بصورة مستمرة . وظهرت مشكلة البطالة بين خريجي الجامعات وهى سمة غالبه فى الكثير من البلدان العربية .

"حيث إن عملية تناسق العرض والطلب على القوى العاملة لا ينبغي أن تستند على جانب العرض وتغيير وتطوير برنامج التعليم ، إذ أن وضعا كهذا لن يغير من الصورة كثيرا . إن القيام بالحد من التعليم الأكاديمي وتوسيع التعليم المهنى والتقنى لن يحل المشكلة باعتبار أن التعليم الأكاديمى هو كذلك تعليم مهني ولكنه لأنواع محددة من المهن والأعمال ، بدخل اكبر ومكانة أعلى فى المجتمع ، فى الوقت الذي يؤدي التعليم المهني والتقنى إلى توزيع الخريجين بأماكن أدنى وبدخل اقل" . (٩ ، ص ص ١٤٠ــ١٤١) .

ولا يزال هناك الكثير من الشكوك فى ما إذا كان التوسع فى التعليم المهني أو الفنى يربط بالفعل بين التعليم وبين سوق العمل ويشار إلى أن الكثيرين ممن يلتحقون ضمن هذه الدراسات (المهنية أو الفنية) يفعلون ذلك لانغلاق أبواب التعليم الأكاديمى فى وجوههم ، بسبب تدنى تحصيلهم العلمى أو بسبب الوضع الاجتماعى الذى ينتمون إليه أو بسببهما معا . كما يشار إلى أن الكثير ممن ينهون دراسات فى مثل هذه الميادين ، خاصة فى التجارة والسكرتارية ، لا يشتغلون فيها بعد تخرجهم، وأن أعدادا كبيرة منهم تبقى بدون عمل أو تهاجر .

"ويشير أنطوان زحلان إلى: "أن أحد المنتجات الثانوية لسياسة الثقافة العربية الحالية هو الطلاق بين النظام التعليمى وعالم العمل . وهكذا يعيش كل من عالم التربية والتعليم وعالم العمل حياة مدرسية مستوردة قلما يعرفون ماذا يجرى في البلدان العربية . وبما أن ٩٠% من الأعمال الاستشارية الجدية فى الوطن العربي

تمنح إلى مؤسسات أجنبية ، فإن أساتذة الهندسة فى الجامعات العربية لا يعرفون ماذا يخطط أو ينفذ ، وعلى ذلك لا يسعهم تعديل موادهم التعليمية لمواكبة الطلب الحالي أو المستقبلي" . (٥ ، ص ص ٣٠ــ٤٨) .

وتجدر الإشارة إلى تسرب الاختصاصيين ورجال العلم وأساتذة الجامعات والعاملين التقنيين ذوى التأهيل ، والعمال ، إلى خارج البلدان العربية ونحن لن نحلل بالتفصيل العوامل الباعثة على هذا التسرب (الهجرة) وعوامل الجذب الخارجي والدفع الداخلي البادية فى الظهور حتى فى تلك البلدان العربية التى لم تعرف مثل هذه الظاهرة حتى الثمانينات والتى تعانى اليوم أكثر فأكثر بسبب هذه الظاهرة ومما لاشك فيه أن أهم عامل يتمثل بضعف الطلب على هذه التخصصات واستخدامها السيئ . فكما هو معروف أن زيادة حجم الطلب هو الذى يعمل على إدارة العرض ، والعكس صحيح أيضا عدا فى حالات معينة . بينما فى البلدان العربية "فإن السلطات الرسمية نادرا ما تسترشد بالأفكار والأبحاث التى يقدمها المتخصصون . وأكثر ندرة أن تطلب منهم القيام بأبحاث محدده لصياغة الاتجاه السياسى . وكذلك الحال بالنسبة للطلب على الإبداعات العلمية والمهنية من جانب الشركات ورجال الأعمال سواء فى جانب الاستشارات أو تنفيذ المشاريع ، فهذه الشركات تجد من السهل عليها اللجوء إلى الشركات متعددة الجنسية وتكليفها بالقيام بالمشاريع على أساس ــ تسليم المفتاح" . (٩ ، ص ص ١٤٠ــ١٥٢) .

إن صور الحياة السياسية والاقتصادية والإدارية التى أضحت نتيجة لطبيعة السياسة الخارجية خاصة فى ظروف الاستعمار لم تتغير كثيرا بعد الحصول على الاستقلال . ومن أهم ملامحها ما يلي :

١-وجود جهاز بيروقراطى متخلف ، حيث يسود الفساد والانحلال الإداري والمصالح الشخصية .

٢-وجود القطاع الخاص المستحوذ ، فى القسم الأعظم ، على صناعة وتجارة البلاد والمتعاون مع الدول الاستعمارية ، ومقدما خدماته بإخلاص كبير .

٣-غياب أى حركة للتنمية الإدارية والاقتصادية بسبب غياب الفلسفة الاستراتيجية لها عند القيادات الإدارية والسياسية .

٤-النمط الأساسى لجهاز الإدارة مستعار وليس أصليا (مبتكرا) .

٥-جهاز إدارة الدولة مثقل بآثار التخلف الموروث . إذ تغيب فيه الأساليب الصحيحة للنشاط الإداري ، ومصاب بنقص الكوادر المؤهلة التى باستطاعتها إدارة الجهاز وإعادة تشكيله وتطويره .

٦-تركيز غالبية هذه البلدان (النامية) بعد الاستقلال على الجوانب التقنية والتكنولوجية للتنمية فى جميع المجالات وتجاهلت جانبا مهما كالإدارة .

٧-ادراك هذه الدول أهمية الإدارة فسارعت إلى فتح مجالات تطويرها عن طريق التعليم الأكاديمى فى مؤسسات التعليم العالى ــ الجامعات والكليات ــ وهيأت العديد من الجمعيات والمراكز لإعداد الإداريين بمختلف المستويات وتدريبهم وإعدادهم وفقا لأساليب الإدارة الحديثة .

٨-تميز صورة الإجراءات الإدارية فى غالبية البلدان النامية ، والعربية بوجه خاص ، بانتشار الانتهازية والميل إلى استخدام المصالح الحكومية فى خدمة المصالح الشخصية وسوء استعمال السلطة ووجود ظواهر المحسوبية والمحاباة التى تتجذر باستمرار.

٩-عدم استقرار الأنظمة السياسية فى هذه البلدان ، خاصة بسبب تعليقها أمل حل كثير من القضايا على عاتق الوزراء الذين يتم تعيينهم وفق مفاهيم سياسية لا تأخذ بالحسبان عمق الفهم والمعرفة ، أى تلك المسائل التى تقف أمامهم وكذلك بسبب سرعة تغييرهم مما يؤدى إلى تذبذب دائم فى السياسات الإدارية دون تحقيقها لأى نتائج إيجابية ينبغي أن تترتب عن تلك السياسات .

وكثيرا ما لا تعترف الشخصيات القابضة على زمام السلطة فى هذه البلدان كغيرها من البلدان النامية بأى حدود دستورية للإجراءات التى تقوم بها . لذا فإنه من الظاهر واليسير جدا أن السلطة السياسية تقع فى أيدى العسكريين . كما أنه من المعتاد فى هذه المجتمعات الصراع بين مؤسساته المختلفة . فالمؤسسات الدينية

والجيش وأرباب الصناعة وقادة الوحدات الإدارية يمكنهم الاختلاف حول المصالح والدخول فى صراعات ، وهذا الصراع عادة ما يؤثر على اتخاذ القرارات . فالشخصية فى المجتمعات المتسلطة لا تمتلك تلك الاستقلالية التي تمتلكها فى المجتمعات الليبرالية . فهى محدودة بممثلى النظام السياسى ، ويحدث التداخل فيها عبر عملية ثنائية تتمثل فى اهتمام ممثلى السلطة ، والتوازن العفوى بين مختلف مؤسسات المجتمع .

إن التطور فى ميزان السلطة السياسية بين الكتل المختلفة ينعكس بصورة غير مباشرة على الحياة السياسية ، كما تقف هذه الأنظمة وجها لوجه أمام خطرين :

الأول : بعث الليبرالية من خلال إحياء نشاط الفئات الاجتماعية التى كان يتم القضاء عليها خلال ردح طويل من الزمان .

والثانى: ظهور أنظمة شاملة عبر اتحاد العديد من الفئات الاجتماعية والمصالح المختلفة .

وعلى المستوى الاقتصادى فقد اتسم الأداء الاقتصادى فى الدول العربية ككل بالتحسن فى عام ١٩٩٦ ، مقارنة بأداء السنوات الثلاث الماضية ، ويرجع ذلك إلى النتائج الإيجابية التى حققتها برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادى والهيكلى التى انتهجتها غالبية الدول العربية فى السنوات الأخيرة ، كما يرجع أيضا إلى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط الخام إلى مستوى لم تبلغه منذ عام ١٩٩١ ، وبالتالى زيادة قيمة العوائد النفطية للدول العربية المصدرة للنفط ، وزيادة مساهمة قطاع النفط فى الناتج المحلى الإجمالى . وقد تباين الأداء الاقتصادى فيما بين الدول العربية فرادى فى عام ١٩٩٦ ، حيث تشير التقديرات إلى أن معدل النمو بالأسعار الجارية بالدولار قد ارتفع فى عشر دول ، وحافظ على نفس مستواه فى العام السابق فى دولة . (أنظر جدول رقم ٢ملاحق) . (ومع تحفظنا حول مؤشرات التحسن الظاهرى فى الاقتصاد العربى ، باعتبارها لازالت نتيجة لأحادية النشاط الاقتصادى ، إضافة إلى ما ترتب عن عملية الإصلاح الاقتصادى من إفقار لأبناء

هذه الدول على المستوى القطرى أو الكلى وهو ما سينعكس سلبا على مستقبل التنمية فى المدى المتوسط وطويل الأجل) .

وبالرغم من أهمية الإنجازات فى مجال التعليم على مستوى الوطن العربي ، فثمة استدراكات لابد أن تثبت فى هذا السياق ، تشير إلى ارتفاع معدل التسرب ، وانخفاض نسبة الفتيات المسجلات فى المدارس مقارنة بالفتيان .. وغيره ، كما تجدر الإشارة ، إلى أن نسبة الأمية فى البلدان العربية لازالت مرتفعة بالمقارنة بمثيلاتها فى العديد من بلدان العالم ، الأمر الذي يتطلب جهودا مضاعفة لمعالجة هذه المشكلة ذات الانعكاسات السلبية على مجمل المؤشرات الاجتماعية فى الدول العربية . (أنظر جدول رقم ٣ ملاحق) .

وكذلك فإن بلدان الوطن العربى يتوفر لديها من الإمكانيات المادية والبشرية التى يمكن أن تمثل رصيدا هائلا من التحولات الاقتصادية ــ الاجتماعية فى حالة اقتران تلك الإمكانيات بوحدة سياسات ومنهاجيه عمل متخلصة من معوقات الأداء الذاتية التى كبحت جماح التطور لعدد طويل من السنوات تحت مختلف المبررات ، وهذا أمر لم يعد له مجال فى واقع الحياة العصرية وهو الأمر الذى يجب أن تعترف به الأنظمة العربية لتسعى بصدق إلى تعزيز وحدة أدائها الاقتصادى ــ الاجتماعى التكاملى ، وإلا فإن الرياح ستأتى من اتجاه آخر لن يستطيع قطر عربى لوحده أن يدرأ مخاطر حركتها واتجاهها وهو ما سنتناوله فيما سيأتى من هذا البحث .

(٤) التكامل الاقتصادى العربى :

فيما سبق من البحث استعرضنا الأوضاع الإدارية (أوضاع الدولة) والاقتصادية والاجتماعية فى الوطن العربي خلال الحقبة الزمنية الممتدة منذ استقلال هذه البلدان ، ومرحلة استنهاض الحركة العربية بمشروعها القومى الذى ما فتئ أن بدأ حتى تزامن مع حركة انكساره بطريقة لم يسبق لها مثيل مع أى مشروع قومى نهضوى توحدى فى التاريخ القديم والمعاصر على الساحة العالمية

وذلك فى نزعة مبالغ بها لإقامة حركة قطرية كبديل لـــهذا المشـــروع القومـــى ، استشعرت وأظهرت من خلاله الدول العربية ممثلة بقياداتها السياسية أنـــها قـــادرة على إحداث تحولات عميقة وجذرية فى بنية الاقتصاد والمجتمع ، خـــارج إطـــار المشروع القومى ، وهى إذ قدمت مشروعها القطرى فإنـــها كـــانت تدافـــع عـــن مبررات بقائها واستمرارها وأفضليتها ، كقيادات لا تستطيع أن تقدم تنـــازلا أمـــام مصالح قومية وشعبية إستراتيجية ، وقد كانت محصلة تلك التجربة هـــى وصـــول ذلك المشروع إلى نهايته دون أن يحقق أهدافه . حيث يبدو جليا "أن نوعيـــة الفئـــة الحاكمة من السياسيين هى محدد رئيسى لنوعية التنمية ، ولا يمكن عـــزل نوعيـــة هذه الفئة عن نوعية الدولة ." (٢٦، ص ص ٢٦-٢٧) .

"إن عقد الستينات شهد تصاعدا فى (الانتماء القومى) فى وجه تيـــار قطـــرى قومى متجه نحو الانكفاء الذاتى والانغلاق القطرى اللذين كانت لهما الغلبـــة فـــى نهاية الأمر" . (١٦، ص٦) حيث تدل الشواهد جميعها على أن أى تقـــدم أحـــرزه الاقتصاد العربى المشترك كان "يثير قوى معاكسة تعمل على إيقافـــه عنـــد نقطـــة معينة ، قبل أن يحدث نقلة نوعية فى الحياة العربية واحدة الاتجاه ، علـــى غـــرار النقلة التى أحدثتها اتفاقية روما للسوق الأوروبية المشتركة .. فى الحياة الأوروبيـــة" (٧، ص ص ٣٠٤-٣٠٥) .

ويظهر المشروع المشترك تحت مفهوم يشمل : "كل صـــور التعـــاون الـــذى يستمر لفترة من الزمن بين طرفين أو أكثر ينتمون إلى دول مختلفة فى سبيل القيـــام بنشاط استثمارى معين أيا كان الشكل التنظيمى لهذا التعاون وعلى هذا الأساس فإن العناصر الأساسية للمشروع المشترك هى تعدد الأطـــراف المشـــاركة ، والقيـــام بالاستثمار ، والاستمرار الزمنى .. وقد يأخذ المشروع المشترك الصيغة التعاقديـــة بين الأطراف المساهمة ، أو صيغة الشراكة بأشكالها المتاحة فى القانون التجـــارى أو أية صيغة مناسبة أخرى" .(١١، ص ٧٢) .

فالوطن العربى يتمتع بخصائص فريدة حرية بأن تجعله نموذجا رائدا للتكامل (... إلا أن) التجربة العربية التكاملية ، أحرزت قصب السبق فى فشلها رغم تلك الخصائص (...) (١٩، ص ص ٢٣٣ــ٢٦١) .

وإذا كنا نقصد بالتكامل الاقتصادى العربى أنه : "نوع من التطوير الهيكلى الذى يتحقق من خلاله التشابك فى العملية الإنتاجية بين اقتصادات أقطار الأطراف، طبقا لتخطيط إنمائى لهذه الاقتصادات ، مما يدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى كل منها ويساندها ، وبما يؤدى إلى نمو حقيقى ومستمر فى تبادل السلع والخدمات وعناصر الإنتاج فيما بينها" . (١٩، ص٢٢٣) .

فإن المستجدات على الساحة الدولية أصبحت "تستدعى أكثر فأكثر تكثيف التعاون الاقتصادى العربى وتوفير المنافسة المناسبة ، إذ أن نتائج التعاون العربى السابقة كانت محدودة الأثر ، واقتصرت فى كثير من الأحيان على بعض إجراءات المواصفات والمقاييس ، ولم تتم مواجهة عميقة للتحديات والعقبات الكبيرة التى لاتزال تعيق عملية التوسع الصناعى سواء على مستوى الدول العربية فرادى أو على مستوى الوطن العربى بأكمله" . (٢٣، المقدمة) .

وكما هو معروف لدينا أن "التوسع الاقتصادى كمفهوم حديث نشأ مع تطور الاقتصاد الرأسمالى وميله المستمر نحو العالمية . ومن انعكاساته الاقتصادية المباشرة استبداد قانون التنافس العالمى الذى يفرضه نمط التوسع الرأسمالى على الاقتصادات الوطنية جميعها . ولا تقل عن ذلك أهمية مضاعفاته الاجتماعية ، فمن ورائه تنمو حاجات اجتماعية جديدة ، وعبره تتوحد أيضا أنماط استهلاك النخبات الاجتماعى فى البلدان الفقيرة . كما أن أخطر نتائجه الاقتصادية والاجتماعية هو جعل نمط الاستهلاك يتحكم فى هذه البلدان بنمط الإنتاج ، ويحرمها بالتالى من تكوين أسس التراكم الرأسمالى الضرورية وبالتالى من النمو الاقتصادى بعيد المدى الذى يسمح بالاندماج المتدرج للسكان ، كيفيا وكميا ، فى نمط استهلاك واحد ، أى فى بناء نموذج مشترك للحياة المادية وضمان نفوذ الجميع إلى هذا الحد أو ذاك فى المشاركة فى هذا النموذج المادى الحضارى" .(٧، ص٤٦) .

"ومن هذا المنطلق يمثل التوسع الاقتصادى قدرة النظام الإنتاجى على سد الحاجات الاجتماعية المتطورة للسكان . ولاشك فى أن تزايد الثروة العامة يخلق مناخا اجتماعيا مختلفا كليا عن ذلك المناخ الذى يخلقه الكساد أو الركود الاقتصادى ، حتى ليمكن جعل هذا التزايد أو النمو معيارا للتمييز بين نموذجين اجتماعيين مختلفين تماما . فإن التوسع الاقتصادى يتحكم الى درجة كبيرة بنمط العلاقات الاجتماعية والتوزيع الطبقى للمجتمعات . فكلما ضعف معدل هذا النمو اشتد الميل نحو تكوين عوالم اجتماعية متمايزة ومتنابذة ، ونحو تجميد الحراك الاجتماعى ، وزاد الاتجاه إلى القطيعة وانكفاء الطبقات أو الفئات الاجتماعية المختلفة على نفسها وعالمها الخاص وتقاليدها وقيمها الذاتية" . (٧، ص ٤٧) .

"كما يدعو النظام الدولى الجديد إلى الليبرالية الاقتصادية المتمحورة حول اقتصاد السوق وقيمه وآلياته ، وهى دعوة تقدر بشروط ابتزازية تطبق على معارضى الليبرالية ممن يشددون على إدماج اعتبارات خلقية واجتماعية بالنسق الاقتصادي ... وتتم هذه الضغوط فقط بالنسبة إلى البلدان النامية غير المرضى عنها سياسيا" . (١٦ ، ص ٢٢) إسقاطا على ما تقدم وبرغم ما مثلته (اتفاقية الوحدة الاقتصادية) عام ١٩٥٧ كخطوة كبرى على طريق التكامل الاقتصادى العربى ، فكانت تعبيرا صادقا عن شروط قيامه المتمثلة بحرية حركة العوامل والسلع والخدمات والنقود والحقوق والعمالة بين أطرافها ، وتنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة ، بما فيها من السياسات النقدية والمالية . إلا أنه لم يتم التصديق على الاتفاقية إلا عام ١٩٦٤ من قبل ثلاثة عشر قطرا فقط" . (١٦، ص٧) . وذلك واحدا من أبرز معوقات تحقيق أهداف الاتفاقية والناتج عن ضعف الإدارة السياسية ، المتمثلة بإدارة الأنظمة العربية القائمة ، كما يعكس أيضا حجم التردد المسيطر على القيادات العربية إزاء قضايا أمتها المصيرية .

"وعلى الرغم من انه قد جرت محاولات عدة لتحقيق تكامل اقتصادى عربى إلا أنه حتى الآن لم يتم التوصل إلى تحقيق تقدم كبير فى هذا الاتجاه إلا أخيرا ربما بين بلدان الخليج العربى (أعضاء مجلس التعاون الخليجى) . على أن السير

نحو تكامل اقتصادى ومالى أوثق سينتج عنه تدريجيا درجة أكبر من الاعتماد المتبادل بين البلدان العربية وخصوصا على مستوى السياسة الاقتصادية ، ومن المرجح أن تزداد التدفقات والاستثمارات العربية المتبادلة ولاسيما من الاقتصادات النفطية إلى غير النفطية وأن تحتل دورا متناميا فى التنمية الاقتصادية للبلدان العربية كل على حده" . (١٥، ص٩٥) .

"وعلى البلدان النفطية أن تسمح بحرية الانسياب الخارجى لرؤوس الأموال لأنها فى حاجة إلى أسواق البلدان الصناعية المالية ، فهى بذلك ستغير مدى تبعية هذه البلدان تدريجيا مع الزمن إذا ما نجحت المنطقة العربية فى تحقيق التكامل اقتصاديا وماليا . وفيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية مع الوطن العربى فإن تبعية السياسة الاقتصادية للبلدان المصدرة للنفط قليلة نسبيا أن لم تكن عديمة الشأن والأسواق العربية ليست مهمة كمنافذ لصادراتها وارداتها ، وينطبق ذلك بصورة مماثلة فى مجال حركة رؤوس الأموال ، أما المجال الوحيد الذى أظهرت فيه تبعية البلدان النفطية للبلدان غير النفطية فيرتبط بالقوى البشرية الخبيرة منها وغير الخبيرة على السواء ومع ذلك فإن طبيعة هذه التبعية هى سياسية أكثر بكثير منها اقتصادية" . (١٥، ص ص ٩٧-٩٨) .

كما أن التكامل العربى يجب أن لا يعرقل التنمية القطرية والمصالح الاقتصادية للأقطار العربية المصدرة للنفط لاسيما وأن بديلا أمثل لوضع كهذا لازال غائبا .

على أن حسين العماش (١٠، ص١٣٣) يرى : أن دوافع ومسببات ظهور القطاع العربى المشترك الذي يمثل آلية التكامل الاقتصادي العربي الحية ترجع الى جهود التكامل خلال العقود الأربعة الماضية ، وقد تمثلت جهود التنمية التكاملية فى محاولتين رئيسيتين هما اتفاقية تسهيل التبادل التجاري فى الخمسينات واتفاقية السوق العربية المشتركة فى الستينات .

"كما اعتمدت هاتان المحاولتان سواء فى الإطار أو الممارسة فى التطبيق على نموذج السوق الأوربية المشتركة والنظريات التقليدية فى التحرير التجاري والركيزة الأساسية التى بينت أن توقعات التكامل ونتائجه هى انتقال السلع والبضائع بين مواقع الاستهلاك النهائية ، وقد أوكلت عملية إنجاز التبادل التجاري ضمنا إلى القطاع الخاص بشكل عام ، ويبدو أن هناك تضاربا فى الوسائل والأهداف جعل من تحقيق هذا التكامل فى ظل تلك الشروط أمرا يصعب الوصول إليه عمليا وبالتالي أدى إلى إخفاق هاتين المحاولتين" . (١٠ ، ص ١٣٣) .

"كذلك فإن التجزئة والقطرية ، وعدم اشتراك عدد من البلدان العربية فى الاتفاقات العربية متعددة الأطراف ، وتحفظ بعض منها على كثير من بنودها وأحكامها ، وعدم التنفيذ الفعلي لها ، كل ذلك كان سببا فى تجميد تلك الاتفاقيات وبالتالي فشلها فى تحقيق أهدافها التكاملية . فلم يتحقق حتى أبسط أشكال التكامل الاقتصادى ــ وهى التجارة الحرة ــ وذلك جزئيا لأسباب اقتصادية صرفة عدة لعل أهمها" . (٦ ، ص ص ٣٥١ــ٣٦٠) : تباين السياسات الاقتصادية بين البلدان العربية، والاعتماد الكبير فى عدد من تلك البلدان على التعريفة الجمركية كمورد مالي، وتعدد أسعار الصرف والقيود على التمويل الخارجي ، وضعف الهياكل الإنتاجية فيها ، وضعف مرافق النقل والاتصالات وارتفاع تكاليفها ، والنقص فى المعلومات التجارية ، وضعف التمويل وعدم وجود وعى تصديرى .

كما يشير التقرير الاقتصادى العربي (٢٣ ، ص ١٢٨) إلى استمرار نمو قيمة التجارة البينية عام ١٩٩٦ للعام الثالث على التوالي ، فبعد أن سجلت التجارة البينية فى جانب الصادرات البينية ، زيادة تقدر نسبتها بنحو ٧% عام ١٩٩٤ ، قفزت قيمة هذه الصادرات إلى ما يزيد عن ١٤% عام ١٩٩٥ ، وتشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع قيمتها بنسبة ٨% عام ١٩٩٦ .

وفى الجانب الآخر ، سجلت الواردات العربية البينية ، نفس المعدل الذى سجلته الصادرات البينية خلال الفترة ١٩٩٤ــ١٩٩٦ إلا أنه فى عام ١٩٩٦ ، نمت الواردات البينية بمعدل أعلى بلغ ١٠% تقريبا .

وبالمقارنة مع التجارة العربية الإجمالية ، فمن الملاحظ أن الصادرات البينية اتخذت مسارا مشابها للصادرات الإجمالية العربية ، وإن كان معدل نمو الصادرات العربية الإجمالية أسرع . أما فى جانب الواردات ، فمن الملاحظ أنه فى عام ١٩٩٦ ، ارتفعت الواردات العربية البينية بنسبة تقارب ثلاثة أمثال الزيادة الإجمالية عام ١٩٩٤ ، وضعف معدل زيادة الواردات الإجمالية فى الفترة ١٩٩٣ ــ ١٩٩٥ ، مما يدل على أن الدول العربية تتجه نحو زيادة الاستيراد من أسواق بعضها البعض بوتيرة أسرع من زيادة الاستيراد من الأسواق العالمية (أنظر جدول رقم ٢) .

وبالنسبة لتطور التجارة البينية على مستوى الدول العربية فرادى ، وبناء على التقديرات الأولية ، فقد سجلت الصادرات البينية أعلى معدلات نمو عام ١٩٩٦ ، فى السودان ٤١,٣% ثم فى البحرين ٧% فلبنان ٣٤% ، فالسعودية ١٦,٢% فعمان ١١% فقطر ١٨,٥% . فى حين سجلت أعلى تراجع فى الجزائر بنسبة ٢٠.١% ، ثم تونس ١٥.٥% ، فسوريه ١٤% ، فاليمن ١٨% فالمغرب ٨,٨% . ويعزى الانخفاض الملحوظ فى الصادرات البينية لتونس إلى تراجع صادراتها إلى الجزائر بنسبة تقدر بـ ٤٦% ، علما بأن الجزائر تعتبر الشريك التجاري الأول لتونس ضمن مجموعة الدول العربية . أما بالنسبة لليمن ، فيعزى التراجع إلى انخفاض الصادرات إلى مصر بنسبة ٣٢% عام ١٩٩٦ ، مع أن مصر تعتبر الشريك التجارى الأول لليمن من بين مجموعة الدول العربية . (أنظر جدول رقم "٤" ملاحق) .

جدول رقم (٢)
قيمة ونمو التجارة العربية البينية والإجمالية

البيان	القيمة (مليون دولار)				معدل التغير السنوى			
	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	الفترة ٩٣–٩٥
الصادرات العربية البينية (فوب)	١٠,٣	١١,٠	١٢,٦	١٣,٦	٦,٩	١٤,٢	٨,٢	١٠,٦
الواردات العربية البينية (سيف)	١١,٣	١١,٥	١٣,٥	١٤,٩	٢,٤	١٧,٤	٩,٨	٩,٣
الصادرات الإجمالية (فوب)	١٢٧,٥	١٣٠,٤	١٤٥,٧	١٦٥,٦	٢,٣	١٣,٣	١٢,٠	٦,٩
الواردات الإجمالية (سيف)	١٢٣,٨	١٢٣,٢	١٣٥,٩	١٤٠,٩	٠,٤	١١,٥	٢,٥	٤,٨

•المصدر : (٢٣ ، ص ١٢٩) .

فيما يورد حسن العماش (١٠ ، ص ١٤٤) أسبابا أخرى توجز مشكلة التكامل الحالية على النحو التالي :

أولا :

أن مشكلة البلدان العربية ، كبلدان نامية هى مشاكل بنيوية متعلقة بتخلف القطاعات الإنتاجية الرئيسية وليست ناتجة عن مشاكل الدورة الاقتصادية التي تؤثر على معدل النمو والبطالة كما هى فى الدول المتقدمة ، ولذا فإن مبدأ تحرير التجارة ربما يفيد الدول المتقدمة ولكنه لا يعني كثيرا بلداننا تصدر المنتجات والمواد الأولية ونصف المصنعة إلى بلدان ذات منتجات متشابهة .

ثانيا :

أن انتقال السلع والمنتجات وحده ، كوسيلة ، ربما لن يحقق التكامل فى ظل عدم حرية انتقال كاملة لعوامل الإنتاج وفى ظل وجود حوافز اقتصادية (إضافة إلى الحواجز السياسية والإدارية) تتعلق بالتطبيق غير المتكامل لمبدأ السوق المشتركة ومن هذه الحواجز التكاليف الاجتماعية الإضافية التي تنشأ فى ظل وجود نظام

يشمل ٢١ دولة عربية مختلفة عدا وجود السلع العامة الإقليمية المختلطة ، التى تعيق سهولة انسياب الموارد وعملية التكامل .

ثالثا :

تزايد سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادى أدى بالنتيجة إلى تأثر جهود التكامل بالأولويات المحلية لكل دولة وبالتالى إلى تضاؤل مشاركة كل دولة فى التجارة والمشروعات التكاملية ، ولذا فإن تزايد سيطرة القطاع العام خلقت تيارين متضادين فى العمل العربي المشترك . الأول .. هو ضرورة استمرار مساهمة القطاع العام وبصورة متزايدة فى الجهد التكاملى بحكم موقعه من السيطرة المحلية لكل دولة ، بينما الثانى .. هو أن إنجاز عملية التكامل يتطلب مساهمة القطاع الخاص فى تحريك السلع والموارد الإنتاجية من موقع إلى آخر ولكنه يصطدم بوجود التكاليف الإضافية التي تقلل من ربحية استثماراته .

"ومع أن المحاولات التكاملية أسفرت عن نتائج ضعيفة ، إلا أنها رغم ذلك حققت بعض الإنجازات التي تمثلت بتأسيس العديد من الأعمال العربية المشتركة وإقامة نحو ٥٤١ مشروعا عربيا وتأسيس العشرات من الوكالات والمنظمات المتخصصة . كما قدمت البلدان النفطية عونا ماليا بنحو ٨٥ مليار من الدولارات للبلدان العربية الأخرى" . (١٧ ، ص ٦) .

"ومع ذلك لم تكن تجربة التكامل الاقتصادى العربى سلسة تماما ، فعلى رغم التجانس الكبير ثقافة ولغة وحضارة ، إلا أن تلك التجربة كشفت عن تفاوت اقتصادى كبير بين البلدان العربية . فأغنى سبع دول عربية لا يتجاوز عدد سكانها نسبة ٨,٩% من إجمالى السكان العرب ، فى حين يستحوذ ناتجها المحلي الإجمالى على ٥٣% من الناتج المحلي الإجمالى العربى . ويواجه تجارتها البينية قيدان هيكليان هما : هيمنة النفط ومنتجاته على ما تزيد نسبته على ٨٥% من إجمالى صادرات البلدان العربية الغنية ، بينما لا تزيد هذه المنتجات على ٣% من إجمالى واردات الاقتصادات غير النفطية . كما تعاني المنتجات الصناعية العربية ارتفاع

مستوى الحماية وصغر حجم الأسواق المحلية . أما تدفقات المعونة العربية فهى سياسية فى طبيعتها ولا تتمشى مع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والطاقة الاستيعابية للاستثمارات فى البلدان العربية المتلقية للعون ، كما أنها لا تمثل استراتيجية تكاملية من خلال مشروعات استثمارية تتمتع بميزات نسبية وتستغل اقتصادات النطاق بالإنتاج للسوق العربى بكامله" . (١٦ ، ص ٩) .

والجدول التالى يبين حجم المشروعات المنجزة على صعيد التكامل العربى ، ونصيب كل تقسيم إدارى جغرافى منها :

جدول رقم (٣)

حجم وقيمة مشروعات التكامل العربى المنجزة

الإقليم	حصته من الناحية العددية			حصته من الناحية الرأسمالية		
	العدد	النسبة المئوية	الترتيب	القيمة	النسبة المئوية	الترتيب
مجلس التعاون لدول الخليج العربى	١٥١	٣٨,٦	١	١٢,٧٢١,٠٨١	٥٩,١	١
بلدان المشرق العربى	٩١	٢٣,٣	٣	٢,٠٣١,٠٩٧	٩,٥	٤
بلدان وادى النيل	١١٠	٢٨,١	٢	٣,٢٩٢,٥١٥	١٥,٤	٢
بلدان المغرب العربى	٣٤	٨,٧	٤	٢,٨٨٦,٢٩٦	١٣,٥	٣
باقى البلدان العربية	٥	١,٣	٥	٤٤٨,٩٧٩	٢,١	٥
المجموع	٣٩١	١٠٠		٢١,٣٧٩,٩٦٨	١٠٠	

* المصدر : (١٢ ، ص ٣٨) .

من الجدول (٣) "يتضح أن بلدان مجلس التعاون الخليجى تحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية والعددية والمالية ، بينما تأتى بلدان وادى النيل فى المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية والعددية والمالية كذلك ، فيما تحتل بلدان المشرق العربى المرتبة الثالثة عدديا والرابعة ماليا من حيث الأهمية النسبية ، وتأتى بلدان المغرب العربى فى المرتبة الرابعة عدديا والثالثة ماليا ، أما بقية الأقطار العربية فتأتى فى المرتبة الخامسة عدديا وماليا (١١، ص٧٧) . ويمكن التأكيد هنا على أهمية التكامل العربى اقتصاديا بالقول :

"إن المشروعات العربية المشتركة تحل إلى حد كبير مشاكل التمويل والتصريف التي تعانى منه المشروعات القطرية وتستفيد من مزايا الإنتاج الكبير عن طريق تحقيق الوفورات القطرية والإقليمية كما أنها تحرض الآثار المضاعفة للاستثمار على المستوى القومي" . (١١، ص٧٥) ولاشك فى "أن المشروعات المركزية المشتركة تؤدى إلى استغلال أعظم للمصادر فتزيد من حجم الناتج المحلى الإجمالى على المستويين القطرى والقومى ، وذلك لأن تضافر جهود عدة بلدان فى استخدام عناصر الإنتاج فى المشروعات المشتركة يسمح بإيجاد مشروعات تتمتع بمزايا الإنتاج الكبير المتمثلة فى الوفورات الإنتاجية . كما تتيح المشروعات المشتركة فرصة حشد وتعبئة الادخارات على المستويين القطرى والقومى ، وتوجيهها نحو مسارات إنتاجية تخدم أهداف التكامل . يضاف إلى ذلك مساهمة هذه المشروعات فى تكوين وتدريب القدرات الفنية والإدارية العربية" .(١١، ص٥٠) وفى وقت تتعمق فيه النزعة القطرية إلى حد بعيد ، فإن الحقيقة الساطعة التى لا مفر من تأكيدها هى الصفة العالمية للاقتصاد المعاصر القائمة على الاقتصادات الضخمة أو التكتلات الاقتصادية التى تساعد على خلق اقتصاد ضخم تنافسى قادر على إيجاد حيز له فى الاقتصاد العالمى لذا فإن التأكيد يغدو ضرورة على أن "المشروعات العربية المشتركة لا تخل بالسيادة الوطنية القطرية ، ولكنها تعزز التشابك الاقتصادى على صعيد قومى بالاستناد إلى مبدأ المنافع المتبادلة ، فى الوقت الذى تعزز فيه قاعدة التكامل من الناحية المادية" . (١٨، ص٧٠٤) "فهى إحدى أهم المداخل المهمة الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى ، والتنمية العربية المشتركة" . (١١، ص٨٢) التى ستساعد على خلق مكانة اقتصادية أكبر للمجموعة العربية فى نطاق المد المتنامى للسيطرة من قبل دول المركز .

لذلك يمكن التأكيد هنا على أنه لم يعد هناك مجال للتعامل مع القضية التكاملية الاقتصادية العربية على أسس عاطفية تستمد روحها من الماضى والموروثات القيمية فقط وذلك لأسباب تتعلق بجملة المتغيرات العالمية فى الثقافة والمصالح ،

لذلك فإن التعامل مع هذه القضية يجب أن يقوم على أساس من العقلانية القائمة على قاعدة المصالح المادية المشتركة والمتبادلة ، وهو أمر يجب أن لا يخافه لا القوميون ولا غيرهم من أصحاب المبادئ والأفكار التى هى محط احترام وتقدير كبيرين ، لكنها لم تعد قادرة على استنهاض واقع مادى مطوق بالمصالح الملموسة لكل شعب من الشعوب العربية ... لاسيما وأننا ندرك جيدا أن النخب الحاكمة قد استفادت كثيرا فى تعميق البون الفاصل بين الطموح العربى الشعبى إلى الوحدة والاستقلال ... وغيره وعمقت جذوة القطرية خلال عقدين من الزمان تقريبا استنهضت فيهما قوى جديدة كبديل أمثل لكل ما رفع من شعارات وأهداف حملتها الحركة القومية من ضمنها مشروعها التكاملى هذا .

كما أن التأكيد يغدو ضرورة على أن : "مشروع التكامل الاقتصادى العربى لا يمكن أن يتحقق فى ظل الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بالأمة العربية ، فالانقسام العربى ، وطبيعة العلاقات العربية ــ العربية ، لا يمكن أن يساهما فى نجاح مثل هذا المشروع الاستراتيجى القومى" . (٢، ص١٥٦) . "كذلك فقد ساهم غياب المشاركة الشعبية للجماهير العربية فى شل دورها فى صنع القرار السياسى ومراقبة تنفيذ القرارات السياسية التى تتخذها النخبة الحاكمة ــ ويعتبر غياب تلك المشاركة من أخطر المشكلات التى يعانى منها الوطن العربى فى مجموعه وعلى مستوى أقطاره أيا كانت المصلحة التى نعبر بها عن ذلك ــ أزمة الديمقراطية وأزمة المشاركة السياسية" . (١١، ص٨٣) .

والحقيقة إلى جانب ذلك تمثل أزمة غياب المجتمع المدنى ومؤسساته فى ظل سيادة وتعميق سيطر ة الدولة الأبوية والرعوية ومؤسساتها ، جانبا أساسيا فى عدم تعميق انتشار العصرنة والانفتاح والاندماج وغيرها .

"كذلك فإن العمل بروح (استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك) التى تم تجميدها من قبل النخبة الحاكمة فى الوطن العربى . لن تمكن المشروعات العربية المشتركة من القيام بدورها التكاملى ، فمن دون الالتزام باستراتيجية

العمل الاقتصادى العربى المشترك ، فإن المشروعات العربية ستتحول كما عبر عنها المنذرى ، إلى جزر معزولة ، وستتحول إلى عبء على مسيرة العمل الاقتصادى العربى المشترك ، بعد أن كانت تمثل إحدى أهم صور التعاون الملائمة لظروف الواقع العربى" . (١١، ص٨٣) "لاسيما وأن مشروعات التكامل هذه لا تفتقر إلى البعد الشعبى ، ذلك أن الشعوب العربية قاطبة تنظر إلى مثل هذه المشروعات على أنها مشروعات مصيرية بالنسبة إلى الأمة العربية فى مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية الاحتكارية" . (١١، ص٨٢) .

مما سبق يتضح أن المشكلة الرئيسية بالنسبة لمسألة التكامل الاقتصادى العربى ، ومستقبل المشروعات العربية تتمثل فى : "عدم إقامتها على أسس استراتيجية محددة للتنمية والتكامل الاقتصادى العربيين ، وبناء على عملية تخطيط قومية تنطلق من المبادئ والأهداف التى تتضمنها الاستراتيجية ، وتضع المشروعات العربية المشتركة فى إطار الجهود الجماعية والقطرية الواجب بذلها لتحقيق التنمية والتكامل طبقا لمفاهيم الاستراتيجية ، وتحقق التنسيق والترابط بين هذه المشروعات جميعا ، وبينها وبين المشروعات القطرية البحتة ، وبما يجعل من هذه المشروعات المشتركة أجهزة للتنمية الحقيقية للاقتصادات العربية ، وأداة من أدوات إيجاد الترابط المعنوى الإنتاجى والتبادلى بينها" . (١٨، ص٧٤٣) .

وأخيرا يمكن التأكيد هنا على ضرورة استمرار مساهمة الدولة الاقتصادية من خلال قطاعها الاقتصادى ، بصورة متزايدة فى المشروعات التكاملية بحكم موقع هذا القطاع من السيطرة المحلية لكل دولة ، فى ظروف يتم فيها الدفع بمزيد من مساهمة القطاع الخاص فى تحريك السلع والموارد الإنتاجية من موقع إلى آخر ، فى ظل معالجات ملموسة لخفض التكاليف الإضافية التى تقلل من ربحية استثماراته . وفى ظل إقرار أهداف القطاع الخاص العربى على الرغم من أن ذلك يتنافى مع الأهداف التى تتوخى تحقيقها المشروعات الاقتصادية المشتركة والمتمثلة فى تعميق الترابط الاقتصادى على المستوى القومى وفقا لمبدأ تبادل المنافع (أو المنافع المتبادلة) . ولا تقل أهمية هذه المشروعات على المستوى

الاستراتيجى من حيث هدفها الاقتصادى المرجو تحقيقه ، مثـــلا مثـل الأنشـطة الاقتصادية المشمولة فى مجال الإنتاج والمواصلات وكذلـك الاتصـالات والنقـل والطاقة وغيرها . كما أن إشراك القطاع الخاص فى هذا النوع مـن الأنشـطة ــ الأنشطة الاقتصادية التكاملية ــ يغدو ضرورة ملحة سيحقق من خلالها الاقتصـاد والمجتمع العربى تلك المسائل التى لا يستطيع تحقيقها من خلال النخب الحاكمـة ، التى وقفت وتقف حتى الآن عائقا أمام إنجاز الكثير فى هذا المضمار .

واستنادا إلى ما سبق فإن التعويل على دور النخب السياسية والإدارية الحاكمة والمنفذة على النحو الذى مضت عليه اكثر من أربعة عقود أمر مرهون بالفشـل ، لاسيما وأننا نعلم أن هذه النخب لم تعد قادرة على تقديم الجديد بل إنها غـدت قـوة منتجة للأزمات الداخلية ، من جهة ، بالإضافة إلى كونـها قـوى كبـح جامحـة للطموحات المتواصلة للجماهير العربية وطلائعها المثقفة من جهة ثانية . علما بأننا على قناعة بإدراك هذه النخب المستحكمة بفشل دورها علـى المسـتوى القطـرى والقومى على حد سواء ، زد على أنها غير قادرة على تجاوز ذلـك فـى واقـع الممارسة من خلال البدء بخطوات جادة على هذا الطريق بسبب الهزيمة الروحيـة التى تعيشها . لذلك فإن دور قوى التحديث والعلم يتزايد فى مثل هذه الظروف ليجد متسعا فى الرقعة البنيوية للمجتمع بقواه الاقتصادية الجديدة الناشدة لدور خلاق لـها على امتداد الساحة بكاملها. وهو الأمر الذى يتطلب مـا يمكـن تسـميته بـالثورة الضاغطة يبدأ بالتهيئة لضرورتها وعناصرها المثقفون والعلماء من أبنـاء الأمـة ويزمع بتنفيذها رجالات المال والأعمال المتحمسون لدور قومى متنامى على امتداد الساحة . وينبغى أن تقترن هذه الجهود ببعضها من خلال رؤية موحدة تعكس فـى الواقع السلوك التنموى من خلال انتقال رؤوس الأمـوال المختلفـة نحـو إقامـة المشروعات العربية المشتركة للقطاع الخاص ، للتغلب على واقع الأزمة والانهيار السائد ، وهذا المخرج يمكن أن يولد ضغوطا تراكميـة تنشـط مـن دور النخـب السياسية الحاكمة ، كما سيخلق مناخا مناسبا لفـرض متغـيرات علـى الأنمـاط السلوكية لهذه النخب .

إذ أن تحفيز وتنشيط دور النخب الحاكمة سياسيا وإداريا لخلق مشروع تكاملى عربى نهضوى لن يتأتى إلا من خلال تبدلات بنيوية جذرية فى البنية الاقتصادية ــ الاجتماعية والثقافية للمجتمع العربى برمته ، تلعب فيه قوى التنوير الثقافى والتحديث الاقتصادى الدور الأساسى والحاسم دون انتظار أو تردد، فعلى هذا الدور سيترتب مستقبل المشروع التكاملى العربى بل ومصير الأمة كلها.

نتائج واستخلاصات :

لقد تم التوصل من جملة الشروحات السابقة وفى ضوء المعطيات والتحليلات إلى ما يلي :

١-كان للعامل الداخلى ممثلا بالدولة أثر كبير فى عرقلة تحقيق اتفاقية التكامل الاقتصادى ، كما كان ولازال للعامل الخارجى الضاغط على الأنظمة العربية القائمة دور مؤثر كذلك فى عرقلة تحقيق أهداف التكامل والتقارب العربي .

٢-إحلال المشروع القطرى محل المشروع التكاملى الاقتصادى العربى لم يحقق أهدافه حتى فى الحدود الدنيا ، وبفشله ، تتأكد ضرورة خلق مناخ تكاملى اقتصادى على المستوى الكلى .

٣-النزعات الأنانية للنخب الحاكمة العربية أدت إلى تعميق الهوة وفقدان الثقة فيما بينها ، وكذا تعميق الروح التآمريه الهدامة .

٤-عدم توفر إمكانية حقيقية لانجاز مشروع تكاملى اقتصادى على أساس مجموع الشعارات المبنية على العاطفة القومية أو غيرها ، بينما تقوم الإمكانية المثلى لخلق المشروع الاقتصادى العربى على قاعدة المصالح المتكافئة للدول العربية بحسب درجة المساهمة والمشاركة فيه .

٥-لقد كان النصيب الأخير فيما تحقق من إنجازات بناء المشاريع الاقتصادية المشتركة يعود للدولة ، وهو انعكاس لدور الدولة الاقتصادية على المستوى القطرى .

٦-يمكن أن تستثمر الدولة فى المشروعات المشتركة التكاملية ذات الطابع الإستراتيجى التى لا تجتذب مساهمة القطاع الخاص إما بسبب ضخامة

تكاليفها ، أو ضآلة عائد الاستثمار فيها . على أن يتاح المجال دون أية تعقيدات لتنامى دور القطاع الخاص فى مجال الاستثمارات العربية المشتركة ، مع ضرورة توفير المناخات الاستثمارية الملائمة لضمان مساهمته بفعالية أكبر .

٧-إن إتاحة الدور لانتقال العمالة العربية من الدول ذات الفائض فيها الى الدول ذات العجز سيؤدى إلى تحسين استخدام هذا المورد الاقتصادى الهام على المستوى العربى . كما أنه سيعمق أواصر الترابط الاجتماعى العربى ، والمصالح المشتركة للشعوب العربية .

٨-تتوفر لدى الدول العربية بمجموعها إمكانيات هائلة تسمح بخلق اقتصاد تكاملى قادر على المنافسة فى ظروف الاقتصاد العالمى المعاصر ، وتحقيق نتائج إيجابية ملموسة تعكس مصالح جميع الدول العربية الاقتصادية والاجتماعية .

المراجع :

١- زايد أحمد : "الدولة ونمط التنمية فى العالم الثالث ، تحليل سوسيولوجى للدور الاقتصادى للدولة" . مجلة المستقبل العربى ، (١٩٩٠) .

٢- نوفل ، أحمد سعيد : "العمل الاقتصادى العربى المشترك" مؤسسة الكميل ، نيقوسيا ، دار الشباب ، (١٩٨٨) .

٣- عبد الله ، إسماعيل صبرى : "فى التنمية العربية" ، دار الوحدة ، بيروت ، (١٩٨٣) .

٤- عبد الله ، إسماعيل صبرى : "الدعوة المعاصرة إلى التحول من القطاع الخاص" ، مجلة المستقبل العربى ، عدد ١٤٢ ، (١٩٩٠) .

٥- زحلان ، أنطوان : "هجرة الكفاءة العربية : السياق القومى والدولى" ، مجلة المستقبل العربى ، عدد ١٥٩ .

٦- الدجانى ، برهان : "عبر التنمية الاقتصادية فى الوطن العربى" ، بيروت ، الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، (١٩٩٢) .

٧- غليون ، برهان : "منهج دراسة مستقبل الديمقراطية فى الوطن العربى ، مقدمة نظرية" مجلة المستقبل العربى ، عدد ٩٨ ، (١٩٩٧) .

٨- قرم ، جورج : "التنمية المفقودة : دراسات فى الأزمة الحضارية والتنموية العربية" ، دار الطليعة ، بيروت ، (١٩٨١) .

٩- عمار ، حامد : "بحث حول العوامل الاجتماعية فى التنمية البشرية" ، ندوة تنمية الموارد البشرية فى الوطن العربى المنعقدة فى الكويت ، دار الرازى ، بيروت، (١٩٨٩).

١٠- العماش ، حسين : "القطاع العام فى التنمية الإقليمية ، تجربة مشروعات التكامل فى المنطقة العربية" ، مجلة المستقبل العربى ، عدد ٩٨ ، (١٩٩٤) .

١١- عربية ، زياد : "مستقبل المشروعات العربية المشتركة فى ضوء الدعوة التى خصخصتها"، مجلة المستقبل العربى ، عدد ٢١٦ ، (١٩٩٧) .

١٢- برقاوى ، سميح مسعود : "المشروعات العربية العربية المشتركة : الواقع والآفاق" ، سلسلة الثقافة القومية ، ١٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، (١٩٨٨) .

١٣- أمين ، سمير : "الدولة والاقتصاد والسياسة فى الوطن العربى" ، مجلة المستقبل العربى ، عدد ٦٤ ، (١٩٩٢) .

١٤- كلية ، سلامة : "أية تنمية تلغى التبعية فى الوطن العربى" ، مجلة شئون عربية ، عدد ٥١، (١٩٨١) .

١٥- المقدسى ، سمير : "الاعتماد الاقتصادى المتبادل والسيادة القومية" ، مجلة المستقبل العربى، عدد ٩٨ ، (١٩٨٧) .

١٦- على ، عبد المنعم السيد : "التكامل الاقتصادى العربى والنظام الاقتصادى الشرق أوسطى: التناقض والبدائل" ، مجلة المستقبل العربى ، عدد ٢١٤ (١٩٩١) .
١٧- نحوة ، فيصل : "التكامل الاقتصادى العربى فى الماضى والحاضر" ، ندوة منتدى البحوث الاقتصادية ، السنة ١ ، عدد ١ ، (١٩٩٤) .
١٨- شقير ، محمد لبيب : "الوحدة الاقتصادية العربية : تجاربها وتطبيقاتها" ٢ج ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ج ١ ، (١٩٨٦) .
١٩- الامام ، محمد محمود : "التكامل الاقتصادى الأساس النظرى والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربى" ، (ورقة مقدمة إلى أعمال المؤتمر العلمى الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، مايو ١٩٨٩) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ .
٢٠- بشور ، معن : "أفكار حول تحصين الوحدة الوطنية فى الأقطار العربية" ، مجلة المستقبل العربى ، عدد ٢١٢ ، (١٩٩٥) .
٢١- حلباوى ، يوسف : "الصناعة العربية والتكامل الاقتصادى العربى" ، مجلة شؤون عربية ، (١٩٨٧) .
٢٢- تقرير التنمية البشرية للعام ١٩٩٢: لحساب برنامج الأمم المتحدة ، نيويورك أكسفورد ، مطبعة جامعة أكسفورد ، (١٩٩٢) .
٢٣- التقرير الاقتصاد العربى الموحد : نسخة أولية ، يوليو (١٩٩٧) .
٢٤- بيانات إحصائية ، مجلة المستقبل العربى ، عدد ١٩٣ ، (١٩٩٥) ، وعدد ٢١٧ ، (١٩٩٧) .

25- Ernest Dele "Managament, Theory and practice, Third, ed, Mc, GrowHill Kogakussha, Ltd, Tokyo, (1973).

26- Sing. M."Keynote Adress: Development policy Research, The Task Ahead, paper presented at: World Bank Annual Conference on Development Economics, Woshington.

ملحق رقم (١)

العمالة فى الدول العربية / وسكان الحضر والريف

القطر	القوى العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان	نسبة مساهمة القوى العاملة (ذكور واناث) والعاملين من مجموع القوى العاملة	نسبة مئوية للقوى العاملة من مجموع السكان								سكان الحضر والريف كنسبة مئوية من اجمالى السكان % لعام ١٩٩٥م	
	لعام ١٩٩٥م	لعام ١٩٩٥م	القوى العاملة			الذكور			الاناث			
			١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	
الأردن	٢٧,٠	١٨,٠	٧,٧	١٤,٨	١٤,٧	٩.٢	١٠,٠	٩,٧	٨٣,١	٧٥,٢	٧٥,٦	٧٠.٠
الإمارات	٥١,٠	١٢,٠	٣,٣	٩,٠	٩,٢	٢١,٦	٢١,٠	٢١,٠	٧٥,١	٧٠,٠	٦٩.٩	٨٣.٠
البحرين	٤٥,٠	١٧,٠	٢,٢	٩,٠	١,٨	٣٧,٦	٣١,٨	٣١,٣	٦٠,١	٦٦,٥	٦٧,١	٨٩,٠
تونس	٣٥,٠	٢٩,٠	٢٩,١	١,٧	٢٣,٥	٣٧,٧	٣١,٢	٣٠,٦	٣٣,٢	٤٤,٥	٤٥,٩	٥٦,٠
الجزائر	٢٨,٠	٢٠,٠	٢٧,٧	٢٤,٤	٢٤,١	٣٠,٥	٢٣,٧	٢٣,٠	٤١,٨	٥٢,٠	٥٢,٩	٥٤,٠
جيبوتى	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
السعودية	٣٤,٠	١٠,٠	٤٣,٩	١٤,٨	١٣,٩	١٢,٣	١١,٣	١١,٤	٤٣.٨	٧٣,٩	٧٤,٧	٧٩,٠
السودان	٣٦,٠	٢٦,٠	٦٥,٩	٦٨,٤	٦٨,١	١٤,٢	١٠,٣	١٠,٢	١٩,٩	٢١,٣	٢١,٧	٢٤,٠
سوريا	٢٩,٠	٢٣,٠	٢٧,٥	٣٢,٧	٣٢,٤	٤٦,٢	٣٢,٢	٣١,٤	٢٦,٤	٣٥,١	٣٦,٢	٥١,٠
الصومال	٤٤.٠	٤٣,٠	٧٣,٠	٧٤,٣	٧٤,١	٤,٥	—	—	٢٢,٥	٢٥,٧	٢٥,٩	٢٥,٠
العراق	٢٦,٠	١٦,٠	٢٤,٥	١٢,٣	١١,٥	٢٣,٥	٢٤,٨	٢٤,٣	٥٢,٠	٦٣,٠	٦٤,٢	٧٤,٠
عمان	٢٦,٠	١٢,٠	٤٥,٠	٤٢,٦	٤٢,١	٩,٦	١٠,٤	١٣,٥	٤٥,٥	٤٧,٠	٤٤,٤	١٢,٠
قطر	٥٧,٠	١١,٠	—	٢,٧	٢,٦	١٣,٥	٧,٧	٧,٦	٨٦,٥	٨٩,٧	٨٩,٨	٩١.٠
الكويت	٤٢,٠	٢٣,٠	—	١,٢	١,٢	٢٥,٩	٣٠,٥	٣٠,٢	٧٤,١	٦٨,٣	٦٨,٦	٩٧,٠
لبنان	٣١,٠	٢٧,٠	١١,٣	٤,٧	٤,٢	٤٢,٧	٣٨,٦	٣٧,٦	٤٦,٠	٥٦,٧	٥٨,٢	٨٦,٠
ليبيا	٢٩,٠	١٨,٠	١٥,٦	٦,٩	٦,٢	٢٧,٣	٢١,١	٢٠,٧	٥٧,٢	٧٢,٠	٧٣,٢	٨٥,٠
مصر	٣٥,٠	٢٧,٠	٤٣,١	٣٤,٤	٣٣,١	٣٥,٣	٢٣,٩	٢٣,٦	٢١,٧	٤١,٦	٤٣.٣	٤٤,٠
المغرب	٣٨,٠	٣٣,٠	٤١,١	٤١,٤	٤٠,٧	٢٨,٢	٢١,٦	٢١,٤	٣٠,٧	٣٦,٩	٣٧,٩	٤٧,٠
موريتانيا	٤٦,٠	٤٤,٠	٦٧,٠	٤٩,٩	٤٨,٧	٦,٦	٥,٢	٥,٢	٢٦,٣	٤٤,٩	٤٦,١	٥١,٠
اليمن	٣٠,٠	٢٨,٠	٥٨,٦	٥٧,٧	٤٧.٥	١٧,٤	١١,٦	٩,٣	٢٤,٠	٣٠,٧	٤٣,٢	٣٢,٠

* تقديرى

المصدر : (٢٣، ص ٢٥٣، ٢٥٦) .

ملحق رقم (٢)
الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية
(١٩٨٥ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٢ ــ ١٩٩٦)

البيان	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
مجموع الدول العربية	٣٧٥,٣٥٤	٤٦٤,٦٩٩	٤٨٣,٤٨٥	٤٨٨,٣٦٤	٤٩٥,٨٨٣	٥٢٦,٩٣٦	٥٦٨,٩١٦
الأردن	٥,١٢٠	٤,٠٢١	٥,١٣٩	٥,٤٨٧	٦,٠١٣	٦,٦٤٥	٧,٢٥٩
الإمارات	٢١,٠٨١	٣٣,٦٥٣	٣٥,٤١٣	٣٥,٥١٩	٣٦,٦٦٧	٤٠,٠٥١	٤٤,٦٠٨
البحرين	٣,٦٥٢	٤,٠٠٦	٤,٤٣٣	٤,٦٤٨	٤,٨٦٠	٥,٠٥٤	٥.٣٦١
تونس	٨,٢٨٠	١٢.٣١٤	١٥,٤٩٧	١٤,٦٠٩	١٥,٦٢٦	١٧,٩٨٧	١٩,٥٧١
الجزائر	٥٧,١١١	٦٢,٠٤٩	٤٧,٨٦١	٤٩,٧٦٧	٤٢,٠٦٣	٤١,٤٣٣	٤٥,٢٦٨
جيبوتى	٣٣٦,٠	٤٢٤,٠	٤٨٢,٠	٥١٤,٠	٥٤٨,٠	٥٨١,٠	٦١٨.٠
السعودية	٨٦,٦٥٢	١٠٤,٦٧١	١٢٣,٢٠٤	١١٨,٥١٦	١٢٠,١٦٧	١٢٥,٢٦٦	١٣٦,٠٣٩
السودان	٥,٥٤١	١١,٩٩٣	٥,٧٨٧	٥,٦١٣	٦,٠٤٦	٦,١٢٨	٦,٥٨٧
سوريا	١٦,٩٨٥	١٣,٨٩٦	١٣,١٢٩	١٣,٧٦٤	١٥,٢٢٥	١٦,٦١٤	١٦,٨٠٥
العراق	٤٩,٤٣٥	٧٤,٩٣٣	٧٥,٥٣٣	٧٦.٦٦٨	٧٧,٨١٥	٧٨,٠٥٥	٧٨,٠٦٤
عمان	١٠,٣٩٥	١١,٦٨٥	١٢,٤٥٢	١٢,٤٩٣	١٢,٩١٩	١٣,٧٥٤	١٥,٢٢٦
قطر	٦,١٥٣	٧,٣٦٠	٧,٦٤٦	٧,١٥٧	٧,٣٧٤	٧,٥١٥	٨,٠٤٩
الكويت	٢١,٧٥٣	١٨,٢٩٦	١٩,٨٦٥	٢٣,٩٩٨	٢٤,٦٩٥	٢٦,٦٢٤	٢٨,٧٣٩
لبنان	٢,١٦٨	٢,٨٣٨	٥,٥٩٦	٧,٥٣٥	٩,١١٠	١١,١١٩	١٣,٠٧٩
ليبيا	٢٨,١٨٧	٣٢,٨٠٩	٣٦,١٤٤	٣٥,٢١٦	٣٢,٣٥٩	٣٥,٢٧٧	٣٦,٤٨١
مصر	٢٨.٦٢٤	٣٣,٩٨٤	٣٩,٣٣٦	٤٣,٥٣٨	٤٨,١٢٨	٥٦,٣٢٦	٦٣,٣٨٤
المغرب	١٢.٨٧٠	٢٥,٨٢٦	٢٨,٤٥١	٢٦,٨٠١	٣٠,٣٥١	٣٢,٩٢٨	٣٦.٨٢٠
موريتانيا	٧١٥,٠	١,٠٥٠	١,١٥١	٩٣٦,٠	١,٠١٢	١,٠٧٠	١,١١٧
اليمن	٥,٣١٣	٨,٨٩١	٦,٤١٧	٥,٥٨٦	٤,٠٩٠٤	٤,٤٩٣	٥,٨٤٠

* تقديرات أولية .

المصدر : (٢٣، ص ٢٤٦) .

ملحق رقم (٣) مؤشرات التعليم فى الدول العربية

البيان	معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (%)	نسبة القيد الإجمالية فى التعليم الأولى والثانوى والعالى (%)	معدل الأمية بين الإناث (%)	التعليم كنسبة مئوية من ناتج القومى الإجمالى		التعليم كنسبة مئوية من مجموع الإنفاق الحكومى	الإيدائر والشروق كنسبة مئوية من جميع مراحل التعليم	التعليم العالى كنسبة مئوية من جميع مراحل التعليم
	١٩٩٣	١٩٩٣	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٩٢	١٩٩٢	١٩٩٦
الأردن	٨٤,٨	٦٦,٠	٢٣,٣	—	٦,٥	١٣,٣	٦٤,٠	٣٣,٠
الإمارات	٧٨,٢	٨١,٠	٢١,٨	١,٣	٢,٠	١٥,٢	—	—
البحرين	٨٤,١	٨٤,٠	—	٢,٩	—	—	—	—
تونس	٦٤,١	٦٦,٠	٤٨,٤	٥,٤	٦,١	١٣,٥	٧٩,٠	١٩,٠
الجزائر	٥٨,٨	٦٦,٠	٥٤,٢	٧,٨	٨,١	٢٧,٠	—	—
جيبوتى	٤٤,٢	—	—	—	٣,٨	١١,١	٧٥,٠	١٤,٠
السعودية	٦١,٣	٥٥,٠	٥٢,٤	٤,١	٦,٤	١٧,٠	٨٠,٠	٢٠,٠
السودان	٤٣,٨	٣١,٠	٦٨,٠	٤,٨	—	—	—	—
سوريا	٦٨,٧	٦٥,٠	٤٧,٠	٤,٦	٤,٢	١٤,٢	٧٤,٠	٢٣,٠
الصومال	٢٤,٩	٧,٠	٥٤,٠	—	—	—	—	—
العراق	٥٥,٧	٥٥,٠	٥٧,٧	٣٠,٠	—	—	—	—
عمان	٣٥,٠	٦٠,٠	—	٢,١	٣,٨	١٦,٢	٩٣,٠	٦
فلسطين	—	—	—	—	—	—	—	—
قطر	٧٨,٥	٧٤,٠	—	٢,٦	٣,٤	—	—	—
الكويت	٧٧,٤	٥٣,٠	٢٦,٤	٢,٤	٦,١	١١,٤	—	—
لبنان	٩١,٧	٧٤,٠	١٠,٦	—	١,٩	١٢,٥	—	—
ليبيا	٧٣,٧	٨٨,٠	٤٠,٧	٣,٤	—	—	—	—
مصر	٤٩,٨	٦٩,٠	٦٣,٠	٥,٧	٥,٠	١١,٠	٦٤,٠	٣٧,٠
المغرب	٤١,٧	٤٤,٠	٧١,٢	٦,١	٥,٨	٢٦,٧	٨٤,٠	١٦,٠
موريتانيا	٣٦,٧	٣٥,٠	٧٤,٧	٥,٠	—	—	—	—
اليمن	٤١,١	٤٥,٠	٧٤,٠	—	—	—	—	—

المصدر : (٢٣، ص ٢٥٥) .

ملحق رقم (٤)
الصادرات والواردات العربية البينية
(١٩٩١ــ ١٩٩٦)

البيان	الصادرات البينية (فوب)						متوسط التغير الفترة		الواردات البينية (سيف)						معدل التغير خلال الفترة	معدل التغير خلال الفترة
	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	٩٥/٩٦	٩١/٩٦	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	٩١/٩٦	٩٥/٩٦
مجموع الدول العربية	١,١٣١	١,١٩٣	١٠,٣٢٠	١١,٠٣٢	١٢,٧١١	١٣,٠٢٧	١١,٠	٧,٢	٩,١٠٨	١٠,٩٩٥	١١,٢٢٩	١١,٥٣١	١١,٥٤٣	١٤,٨٦٥	٩,٦	٩,٨
الأردن	٢٥٣,٠	٣٢٧,٠	٤١٢,٠	٤٨٢,٠	٦٤٥,٠	٦٨٥,٠	٢٥,١	٦,١	٤٩٧,٠	٦٧٨,٠	٧٢٠,٠	٧٥٩,٠	٨٦٩,٠	١,٠٧٥	٩,٨	٢٣,٧
الإمارات	١,٣٠٧	١,٦٠٤	١,٦٢٦	١,٧٢٤	١,٦٧٣	١,٧٦٠	١,٤	٥,٢	٨٠١,٠	٨٥٩,٠	١,٥	١,٥٦١	١,٩٨٩	٢,٢٥٠	١١,٥	١٣,١
البحرين	٢٥٥,٠	٢٥٤,٠	٣٦٧,٠	٣٥٨,٠	٤٧٧,٠	٥١٠,٠	١٤,٠	٧,٠	١,٨١٦	١,٨٦٥	١,٥	١,٦١٠	١,٧٩٨	١,٩١٢	٦,٠	٦,٤
تونس	٤٠٤,٠	٣٩٦,٠	٣٤٥,٠	٣٥٣,٠	٤٩٧,٠	٤٢٠,٠	٢٠,٠	١٥,٥	٢٦٨,٠	٣٦٩,٠	٢٠٥,٠	٣٠٤,٠	٥٩٥,٠	٥٧٢,٠	٧٠,٤	٨,٣
الجزائر	٢١٠,٠	٢٣٦,٠	١٨٢,٠	٢٤٥,٠	٢٤٤,٠	١٩٥,٠	١٥,٧	٢٠,١	١٩٥,٠	٣٢٤,٠	٢٩٦,٠	٣٩٣,٠	٤٠١,٠	٢٩٢,٠	١٦,٤	٢٧,١
جيبوتى	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
السعودية	٤,٤٨٧	٣,٨٦٨	٣,٧٠٥	٣,٧٩٩	٤,٨٧٣	٥,٦٦٠	١٤,٧	١٦,٢	١,١٦٩	١,٢٧٩	١,٥	١,٤٢٧	١,٦٢٣	١,٧٠٥	٤,٠	٥,١
السودان	٦٣,٠	١٥٧,٠	١٧٠,٠	٢٠١,٠	١٧٠,٠	٢٤٠,٠	٠,٥	٤١,٣	٣٩١,٠	٣٦٩,٠	٢٩٠,٠	٣٥٣,٠	٣١١,٠	٣٤٤,٠	٣,٥	١٠,٧
سوريا	٧٨٦,٠	٧٢٢,٠	٧٣٨,٠	٩١٩,٠	٩٣٨,٠	٨٠٧,٠	١٢,٨	١٤,٠	١٣٩,٠	١٨٢,٠	٢٥٥	٣٤١,٠	٣٧٨,٠	٤٢٦,٠	٢١,٧	١٢,٨
الصومال	٤٥,٠	٦٣,٠	٦٨,٠	٨٥,٠	١٠٥,٠	—	٢٤,١	—	١٠٠,٠	١٣,٠	٣٩,٠	٢٣,٠	٢٥,٠	—	١٩,٧	—
العراق	٢٥٢,٠	٤٠٩,٠	٤٤٣,٠	٤١٧,٠	٤٥١,٠	٥١٨,٠	٠,٩	١٤,٩	١٥٠,٠	٧٩,٠	١٣١,٠	١٧١,٠	٣٠٣,٠	٣٠٠,٠	٥٢,٢	١,٠
عمان	١٢٠,٠	١٢٣,٠	١٣٦,٠	١٥٨,٠	١٦٩,٠	١٨٨,٠	١١,٤	١١,٠	٩٣٧,٠	١,١٨٠	١,٣١٤	١,٣٧٤	١,٣٣٥	١,٥	٠,٣	١٢,٤
قطر	٢٥٤,٠	٢٧٨,٠	٢٨١,٠	٣٠٨,٠	٣٤٦,٠	٤١١,٠	١١,٠	١٨,٥	٢٢٦,٠	٢٧٨,٠	٣٢٦,٠	٣٢٢,٠	٣٥٠,٠	٣٨٠,٠	٣,٦	٨,٦
الكويت	٥٦,٠	١١٩,٠	٢٩٦,٠	٣١٠,٠	٣١١,٠	٣٢٦,٠	٥,٢	٤,٨	٨٧,٠	٨١١,٠	٧٨٩,٠	٨٠٢,٠	٩٥١,٠	١,٠٤	٩,٨	٩,٤
لبنان	٢٨٩,٠	٣٣٣,٠	٢٤٨,٠	٢٨٩,٠	٣٤٤,٠	٤٦,٠	١٧,٨	٣٤,٠	٤٧٤,٠	٥٦٣,٠	٤٩٧,٠	٥٠٢,٠	٥٩٨,٠	٦٣٢,٠	٩,٧	٥,٧
ليبيا	٤٢١,٠	٣٦٣,٠	٣٥١,٠	٤٦٨,٠	٥٢٧,٠	٥١٦,٠	٢١,٢	٢٠,٢	٤٦٥,٠	٥٨١,٠	٥٠٤,٠	٤٤١,٠	٥٢٦,٠	٦٩٠,٠	٢٠,٢	٣١,١
مصر	٤١٦,٠	٥٢٣,٠	٥٣٣,٠	٥١٠,٠	٤٧٩,٠	٤٩٧,٠	٥,٢	٣,٨	٢٦٣,٠	٢٥١,٠	٢١٥,٠	٣٣٩,٠	٤٤٩,٠	٥٠٩,٠	٤٤,٥	١٣,٤
المغرب	٢٦٥,٠	٣٣٨,٠	٣٣٨,٠	٣٢٧,٠	٣٧٨,٠	٣٤٥,٠	٨,٥	٨,٨	٨٨٠,٠	٩٨٧,٠	٧٥٣,٠	٧٥٦,٠	٧٦٦,٠	٨٣٤,٠	٠,٩	٨,٩
موريتانيا	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٣,٠	١,٠	١,٠	٢١,٣	—	٤٢,٠	٢٧,٠	٤٤,٠	٢٨,٠	٣٠,٠	٥٢,٠	٧,١٧	٧٤,٥
اليمن	٤٧,٠	٦٠,٠	٧٧,٠	٩٨,٠	٩٤,٠	٧٧,٠	١٠,٥	١٨,٠	٢٩٨,٠	١٩٩,٠	١٦٣,٠	١٣١,٠	٢٤٨,٠	٣٥٢,٠	٢٣,٤	٤٤,٧

* تقديرات أولية .

المصدر : (٢٣، ص ٢٥٥) .